المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

إمكانيات ونتائج انهيار أو حل السلطة الفلسطينية والتداعيات السياسية لذلك

التقرير النهائي لمبادرة "اليوم التالي"

خليل الشقاقي

وحدة التحليل الاستراتيجي

4 شباط (فبراير) 2014

المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مؤسسة أكاديمية علمية بحثية مستقلة غير ربحية وغير حكومية يضع سياستها العامة مجلس أمنائها. تأسس المركز في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز إلى تطوير المعرفة الفلسطينية وتقويتها في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية؛ والتحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية؛ والبحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية، منها إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، وإجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وتشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة، ونشاطات أخرى. يلتزم المركز الفلسطيني للبحوث بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية وبلورته في أجواء من حرية التعبيروتبادل الآراء.

يتم القيام بالنشاطات والأبحاث في المركز من خلال وحدات ثلاثة: وحدة السياسة الداخلية، وحدة التحليل الاستراتيجي، ووحدة البحث المسحي. تقوم هذه الوحدات بممارسة أربعة أنواع من النشاطات: كتابة البحوث والتحليلات السياسية، وإجراء البحوث المسحية التجريبية واستطلاعات الرأي العام، وتشكيل فرق الخبراء ومجموعات العمل، وعقد وتنظيم المؤتمرات واللقاءات. تقوم هذه الوحدات بالتركيز على المستجدات في الساحة الفلسطينية وعلى الموضوعات السياسية ذات الأهمية الخاصة والتي تحتاج إلى البحث العلمي والاكاديمي.

تمت هذه المبادرة بالتعاون مع مشروع الشرق الأوسط للولايات المتحدة (USMEP) والمركز النرويجي لمصادر بناء السلام (NOREF).

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين
ت: +970-2-2964933
ف: +970-2-2964934
pcpsr@pcpsr.org
www.pcpsr.org

المؤلف:

د. خليل الشقاقي هو أستاذ العلوم السياسية ومدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله، فلسطين. منذ عام 2005 عمل زميلاً رئيسياً في مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط في جامعة برانديس في الولايات المتحدة. أنهى دراسة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا في نيويورك في عام 1985 وعلم في عدة جامعات فلسطينية وأمريكية. عمل بين الأعوام 1996-1999 عميداً للبحث العلمي في جامعة النجاح الوطنية في نابلس. أمضى صيف 2002 زميلاً زائراً في معهد بروكنجز في واشنطن العاصمة. أشرف د. الشقاقي عل عمل أكثر من 200 استطلاع للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى العشرات من استطلاعات الرأي المشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ترأس في الفترة ما بين 1998-1999 مع د. يزيد صايغ فريقاً من 25 خبيراً فلسطينياً في شؤون بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية. وقد تم نشر النتائج في تقرير أصدره مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك تحت اسم "**تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية**" وذلك في عام 1999. كان د. الشقاقي ود. صايغ هما الكاتبان الرئيسيان. تركز اهتمامات البحث للدكتور الشقاقي على قضايا عملية السلام وعملية بناء الدولة والرأي العام والتحول نحو الديمقراطية وأثر التطورات الفلسطينية الداخلية على عملية السلام. وهو الكاتب المشارك لتقرير "مقياس الديمقراطية العربي" وعضو لجنة الإشراف على "الباروميتر العربي". من بين منشوراته الحديثة:

Arabs and Israelis: Conflict and Peacemaking in the Middle East (Palgrave Macmillan, 2013); "The future of Israel-Palestine: a one-state reality in the making," *NOREF Report*, May 2012; "Coping with the Arab Spring; Palestinian Domestic and Regional Ramifications, " *Middle East Brief*, no. 58, Crown Center for Middle East Policy, Brandeis University, December 2011; *Public Opinion in the Israeli-Palestinian Conflict: The Public Imperative During the Second Intifada*, with Yaacov Shamir, Indiana University Press, 2010.

تـمـهيـد

قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، في بدايات عام 2013، بتنفيذ مبادرة لدراسة الآثار المترتبة على حل أو انهيار السلطة الفلسطينية على مختلف القطاعات في فلسطين ومنها السياسية والاقتصادية والأمنية والحياة الاجتماعية، وذلك بالتعاون مع مشروع الشرق الأوسط للولايات المتحدة (USMEP) والمركز النرويجي لمصادر بناء السلام (NOREF). انطلقت المبادرة التي سميت "باليوم التالي" من احتمالية انهيار السلطة الفلسطينية أو اتخاذها لقرار بحل نفسها في المستقبل القريب وذلك تحت وطأة أعباء الضغوط المالية والسياسية المختلفة، ومن الإيمان بأن هناك حاجة للفلسطينيين لتباحث الآثار المترتبة على مثل هذا التطور على ظروف معيشتهم وعلى نضالهم من أجل الاستقلال وبناء الدولة.

وقام المركز، لما يزيد بقليل عن ستة أشهر، بتشكيل عشرة فرق يتألف كل منها من ثلاثة خبراء وأكاديميين وكبار رجال الأعمال، ووزراء سابقين وحاليين وشخصيات عامة، حيث أعدت الفرق عشر ورقات تتناول عشرة قطاعات أو قضايا مختلفة. وكانت معظم القطاعات التي تم بحثها ذات صلة بالخدمات، منها على سبيل المثال الصحة والتعليم. وتناولت الأوراق أيضا بناء المؤسسات والأمن ونظام العدالة والعلاقات بين فتح وحماس ومستقبل حل الدولتين. ونوقشت أهداف المبادرة والأوراق العشرة في 12 ورشة عمل شارك فيها مجتمعة حوالي 115 شخصا من الخبراء والشخصيات السياسية والأكاديمية. وقدمت هذه الأوراق باللغة العربية وتمت ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية. وجميع الأوراق منشورة حاليا على موقع المركز الإلكتروني التالي: (http://www.pcpsr.org/strategic/papers/2013/nextday.htm).

كانت الجهود مثمرة للغاية من حيث المشاركة ونوعية النقاش. كان المشاركون في الغالب هم من الخبراء وصناع السياسات ممن قضوا سنوات عديدة في التعامل مع هذه القضايا تحديدا أو ما هو متصل بها. وكما هو مخطط، تركز النقاش على استكشاف التداعيات المحتملة لانهيار السلطة الفلسطينية وعلى التوصيات بشأن الخطوات اللازم اتخاذها من أجل حماية مصالح الشعب الفلسطيني الحيوية. وعلى الرغم من أن المشاركين أمضوا وقتا طويلا في معالجة مسألة مدى جدوى واحتمالية حل السلطة وانهيارها، وهو موضوع كان خارج نطاق البحث، إلا أن الأفكار الخلاقة التي طرحت غذّت النقاش والجدل حول العواقب والتوصيات.

يستند التقرير الحالي إلى أوراق الخبراء والنقاش في ورشات العمل، والمقابلات، والبحوث، ويلخص النتائج الرئيسية، ويفحص الآثار المترتبة على السياسات العامة للسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي، ويقدم توصيات بشأن السياسات المحبذة.

ويتقدم المركز بالشكر الجزيل لكل من المركز النرويجي ومشروع الشرق الأوسط لدعمهما الذي بدونه ما كان ممكناً لهذا المشروع أن يكون. ونتقدم على وجه الخصوص بالشكر الجزيل لمشروع الشرق الأوسط ومديره هنري سيغمان للدور الذي قاما به في صياغة هذا المشروع وتطويره. ونتوجه أيضا بالشكر الجزيل لماريانو أغيري، المدير الإداري للمركز النرويجي، على تشجيعه وأفكاره النيرة. وقد حضر كل من هنري وماريانو بعض ورشات العمل التي نظمتها المبادرة وأسهموا في النقاش الذي دار فيها. وتجدر الإشارة إلى أن المشروع الحالي يعكس الالتزام المستمر من قبل المركز الفلسطيني ومشروع الشرق الأوسط بتعزيز فرص السلام والحكم الرشيد في منطقة الشرق الأوسط. وبالرجوع إلى عام 1998، بادر مشروع الشرق الأوسط ومجلس العلاقات الخارجية إلى إعداد دراسة حول "تقوية المؤسسات العامة الفلسطينية" هدفت إلى تقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية وللمجتمع الدولي بغية تحسين كفاءة ومصداقية المؤسسات الفلسطينية الناشئة، وذلك بناء على طلب من المفوضية الأوروبية وحكومة النرويج وبدعم من السلطة الفلسطينية. كان كاتب هذا التقرير هو احد الكاتبين الرئيسيين لتلك الدراسة.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

ملخص تنفيذي:

على الرغم من أن معظم الفلسطينيين ينظرون إلى السلطة الفلسطينية على أنها إنجاز وطني، إلا أنهم يختلفون فيما بينهم في تقييمهم للدرجة التي تفي بها السلطة حالياً بدوريها الرئيسيين: كوسيلة لإقامة الدولة وكأداة لبناء المؤسسات. ويعكس هذا الجدل الإحباط الفلسطيني المتنامي تجاه وتيرة صنع السلام وتزايد المخاوف بشأن فرص استمرارية السلطة الفلسطينية وقدرتها على التمتع بالشرعية وتوفير الخدمات في بيئة تغدو قاسية بشكل متزايد بسبب الأزمات المالية المتكررة، وفقدان الشرعية الانتخابية، وعدم القدرة على إنهاء الانقسام بين فتح وحماس وإعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة. ويخشى البعض من أن السلطة الفلسطينية قد تنهار تحت وطأة الضغوط الداخلية: تفاقم الأزمات الاقتصادية والمالية المؤدية إلى تصاعد الإحباط والغضب الشعبي وما ينجم عنه من إضرابات في القطاعين الخاص والعام ومظاهرات وعودة لظهور الميليشيات المسلحة.

يشعر الفلسطينيون أيضا بالقلق إزاء احتمال انهيار السلطة الفلسطينية تحت وطأة ضغوط وعقوبات قد تفرضها إسرائيل عليها. يعتقد معظمهم أن إسرائيل تنظر إلى السلطة الفلسطينية على أنها تلعب دورين مهمين: تعفي سلطة الاحتلال من مسؤولية رعاية أولئك الذين يعيشون في ظل الاحتلال، وتقي إسرائيل التي ترغب في حماية هويتها اليهودية من التهديد الديموغرافي المتجسد في واقع الدولة الواحدة الحالي. ورغم ذلك، قد تلجأ إسرائيل إلى فرض عقوبات من شأنها أن تؤدي، عن قصد أو عن غير قصد، إلى انهيار السلطة الفلسطينية، وذلك في حال نجحت السلطة الفلسطينية في تحدي وتغيير الوضع القائم بشكل فعال.

يعتقد عدد ضئيل من الفلسطينيين أن السلطة الفلسطينية يجب أن تحل نفسها لإجبار إسرائيل على تحمل مسؤوليتها الكاملة كقوة محتلة. عندها، ستضطر إسرائيل إلى أن تختار من بين أحد الخيارين التاليين: تعزيز واقع الدولة الواحدة — مما سيضطرها أن تصبح إما دولة فصل عنصري أو تمنح الفلسطينيين حق المواطنة الكاملة – أو إنهاء احتلالها ومنح الفلسطينيين الاستقلال والسيادة.

قد يجبر انهيار أو حل السلطة الفلسطينية صناع السياسة الإسرائيلية على مواجهة ثلاثة خيارات: الحفاظ على صورة محسنة عن الوضع الراهن من خلال السماح للفلسطينيين والدول المانحة بمواصلة إدارة تقديم الخدمات، أوالعودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل عام 1994 حيث تتولى إسرائيل المسؤولية المباشرة عن رعاية السكان الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها، أو البدء في عملية فك ارتباط محدودة تهدف من ورائها إلى تجميع وتعزيز مشروعها الاستيطاني في عدد قليل من الكتل الاستيطانية الكبيرة في الوقت الذي تُبقي فيه على وجود عسكري في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

بغض النظر عن البدائل التي قد تختارها، من المرجح أن يقوم الفلسطينيون بتعقيد الأمور في وجه إسرائيل في محاولة لإجبارها على إنهاء احتلالها. وسيكون لرد الفعل الفلسطيني على الإجراءات الإسرائيلية تأثيرا على الحل النهائي للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي والسبل المعتمدة لتحقيق ذلك. فقد يتعرض حل الدولتين لضربة مدوية مما سيؤدي إلى ارتفاع الأصوات المطالبة بإيجاد حلول أخرى مثل حل الدولة الواحدة.

كذلك، قد يشكل انهيار السلطة الفلسطينية أو حلها ضربة مدوية لجهود الفلسطينيين الرامية لتوحيد الضفة الغربية وقطاع غزة، لاسيما إذا ما خضعت الأولى لاحتلال إسرائيلي كامل وكسبت الأخيرة المزيد من الاستقلال ومن سمات الدولة. وفي الوقت الذي سيتعرض فيه نهج حركة فتح في حل الصراع مع إسرائيل إلى ضربة قاسمة، ستكسب حماس مصداقية أكبر مما سيتيح لها الفرصة لاستعادة قوتها التي فقدتها منذ استيلائها على قطاع غزة بالقوة عام 2007.

كما سيؤثر غياب السلطة الفلسطينية على حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية بشكل ملحوظ. وغني عن القول أن أسوأ السيناريوهات ستكون نتاجاً للتأثير المشترك للانهيار المتوقع للقانون والنظام العام ولتلاشى أكثر من 3 مليارات دولار من الإنفاق العام. وسيوجه هذا التطور ضربة قاسية للقطاع الخاص، وسيؤدي إلى انهيار تدريجي لنظام العدالة، فضلا عن تراجع واسع للخدمات في معظم القطاعات من الصحة والتعليم إلى الاتصالات والمياه والطاقة. ومن المرجح أن ترتفع معدلات الفقر والجريمة والخروج عن

القانون بشكل خطير. ومن المرجح أيضا أن تلجأ الميلشيات المسلحة إلى تطبيق القانون بأيديها مما سيعزز من فرص وقوع أحداث عنف داخلية وفلسطينية– إسرائيلية.

إن من المستحسن أن تعمل السلطة الفلسطينية اليوم لاستباق أسوأ العواقب المحتملة في "اليوم التالي" لنكون أكثر قدرة على التعامل مع الواقع الجديد. وسيساعد القيام بذلك على الأرجح في تحسين أداء المؤسسات العامة بغض النظر عما سيحدث في "اليوم التالي". فقد تساهم خطوات مثل تشكيل حكومة في المنفى وإنشاء مؤسسات محلية مستقلة في مختلف القطاعات في بلورة هيئات تنظيمية بديلة عند غياب السلطة الفلسطينية. وينبغي أن تتألف هذه الهيئات من مجموعات تمثل المجتمع المدني والأحزاب والفصائل السياسية، والقطاع الخاص، والنقابات العمالية، وممثلي الهيئات المحلية وغيرها. سيسمح وجود مثل هذه الهيئات بقطع شوط طويل نحو الحد من الأضرار المتوقعة.

التقرير النهائي

مقدمة:

يتناول هذا التقرير تداعيات انهيار أو حل السلطة الفلسطينية المحتملة على مختلف القطاعات الفلسطينية بما في ذلك الاقتصاد، والأمن، والصحة، والتعليم، والاتصالات وغيرها. كما ويبحث في آثارها على مستقبل حل الدولتين، والعلاقات مع إسرائيل، والعلاقات فيما بين الفلسطينيين، لاسيما العلاقات بين فتح وحماس وفرص إعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة. إلا أنه يبدأ بوصف السيناريوهات والظروف التي قد تؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية أو حلها، وهو تطور مقلق يثير مخاوف المزيد من الفلسطينيين وغيرهم. ويستند التقرير إلى العمل الجماعي لفريق يتألف من نحو 30 خبيرا وباحثا ومهنيا وصناع سياسات سابقين وحاليين. وقد تم إعداد عشر ورقات من قبل خبراء، وتم التعليق عليها ومناقشتها في 12 ورشة عمل من قبل أكثر من 115 مشاركا على امتداد ستة أشهر استُهلَّت في مطلع عام 2013.

يختتم التقرير باستعراض للآثار السياساتية والتوصيات. كما يتناول نقاشا حول أفضل السبل لضمان تمثيل فلسطيني وتنظيم وتوفير للخدمات في ظل بيئة "اليوم التالي"، وحول سبل إنشاء مؤسسات مستقلة بمقدورها تنظيم العلاقات الداخلية الفلسطينية. كما يبحث في دور المجتمع المدني ودور ومستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، والدعم الخارجي، ودور الهيئات المحلية، والدور الإسرائيلي، وغيرها. لا يتعرض التقرير للقضايا التي لم يتم تغطيتها مباشرة في أنشطة هذه المبادرة كالنتائج المتوقعة على الأونروا واللاجئين بشكل عام، ومستقبل الحركة اللاعنفية الشعبية، والتأثيرات على الوضع القانوني والعملي لبعض المناطق مثل مناطق "ج" والقدس وقطاع غزة، والتأثير على الأردن.

يعكس الاهتمام بمسألة انهيار السلطة الفلسطينية أو حلها الإحباط الفلسطيني تجاه وتيرة صنع السلام وتنامي المخاوف بشأن فرص استمرارية السلطة الفلسطينية وقدرتها على التمتع بالشرعية وتوفير الخدمات في بيئة تغدو أكثر قسوة بشكل متنامي بسبب الأزمات المالية المتكررة، وفقدان الشرعية الانتخابية، وعدم القدرة على إنهاء الانقسام بين فتح وحماس وإعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعتقد البعض فيما يتعلق بهذه المسألة بأن حل الدولتين لم يعد قابلا للتطبيق وأن الفلسطينيين بحاجة إلى إطار بديل لتنظيم علاقاتهم بإسرائيل، مثل حل الدولة الواحدة. بالنسبة لأولئك الذين يؤيدون حل الدولة الواحدة فإن استمرار وجود السلطة الفلسطينية يمثل عقبة رئيسية تحول دون التحول من إطار الدولتين إلى إطار الدولة الواحدة. كذلك، أصيب آخرون بخيبة أمل من طريقة حكم السلطة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يرونها تصبح أكثر قمعا واستبداداً ومسببا للانقسام، بل سلطة لا قيمة لوجودها. وفي أعقاب الربيع العربي، أصبحت الرغبة في "تغيير النظام" مطلبا شعبيا. وخلص الكثيرون إلى أن الفلسطينيين سيجدون انفسهم قريبا يواجهون شبح مثل هذا الانهيار أو الحل بغض النظر عن السيناريوهات الدقيقة أو التطورات التي من شأنها أن تؤدي إلى مثل هذا الترجيح.

مصالح وسيناريوهات:

تعتبر السلطة الفلسطينية، بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ومعظم الفلسطينيين، انجازا وطنيا. فهم يرون أن السلطة الفلسطينية تفي بدورين: كوسيلة لإقامة الدولة التي تجسد تطلعات الفلسطينيين للسيادة والاستقلال، وكأداة لبناء المؤسسات التي تجسد التطلعات نحو تنظيم وتقديم فعال للخدمات علاوة على حكم رشيد ونظيف. وحتى الآن، تثار علامات استفهام بشأن ما إذا كانت السلطة الفلسطينية تفي في يومنا هذا بهذين الدورين. وفي واقع الأمر، يعتقد المتشككين من بين الفلسطينيين أن وجود السلطة الفلسطينية بحد ذاته يساعد على بقاء، وليس إنهاء، الاحتلال أو قيام الدولة. ويعتقد آخرون أن استمرار وجود السلطة الفلسطينية يخدم المصالح

الضيقة لنخب صغيرة في الحركة الوطنية، إلا أنها قوية سياسيا وماليا ومستفيدة على حساب الشعب الفلسطيني. على أي حال، يشكل المتشككون، في الوقت الراهن، مجموعة صغيرة غير قادرة على زعزعة الوضع أو تغيير اتجاه السلطة الفلسطينية.

بالنسبة لإسرائيل، فإن السلطة الفلسطينية تلعب دورين مهمين أيضا. حيث أنها تعمل من ناحية كمزود للخدمات، مُعفِية بذلك القوة المحتلة من مسؤولية رعاية أولئك الذين يقبعون تحت احتلالها. ومن ناحية أخرى فهي تعمل، كهيئة حكم ذاتي، كدرع واق لإسرائيل تحميها من التهديد الديموغرافي لطابعها اليهودي، وهو التهديد المتجسد في واقع الدولة الواحدة الراهن. يمكن لإسرائيل إذاً أن تحتفظ بكعكتها وأن تأكلها في نفس الوقت: باستمرارها في الاحتلال وسيطرتها على الفلسطينيين إلى جانب الحفاظ على طابعها اليهودي والديمقراطي وتجنبها للعواقب الديموغرافية لاحتلال لأجل غير مسمى، وإعفاء نفسها في الوقت نفسه من عبء رعاية الفلسطينيين. رغم ذلك، يشعر البعض في إسرائيل بالقلق من وضع يتم فيه دفع السلطة الفلسطينية باتجاه الزاوية، فقد تقرر تغيير مسارها وتتبنى نموذج الدولة الواحدة مما سيؤدي إلى خلق أمر واقع من الفصل العنصري يحاكي فيه الفلسطينيون كفاح جنوب أفريقيا برفع شعار المساواة: شخص واحد– صوت واحد.

أما بالنسبة للمجتمع الدولي، فإن السلطة الفلسطينية هي ثمرة 20 عاما من الاستثمار على طريق السلام وإقامة الدولة. إلا أن فشل المفاوضات في التوصل لاتفاق سلام يثير التساؤلات حول مدى استعداد أو قدرة الدول المانحة على مواصلة تمويل ما يبدو أنه مشروع فاشل. كما أن الجهات المانحة حساسة أيضا للاتهامات بأن سياساتها وتمويلها للسلطة الفلسطينية يساهم في توطيد الوضع الراهن، أو ما هو أسوأ، في دعم الاحتلال الإسرائيلي أو تسهيل الفساد والاستبداد الفلسطيني. وعاجلا أم آجلا، سوف يشكك دافعو الضرائب الغربيين في الحكمة من وراء الاستمرار في تمويل السلطة الفلسطينية.

يستطيع قادة السلطة الفلسطينية التلويح بحل السلطة الفلسطينية، بل أنهم يقومون بذلك من وقت لآخر بالفعل، كما فعل الرئيس عباس في مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي عقب الانتخابات الإسرائيلية عام 2013. وعلى الأغلب أنهم يقومون بذلك معتقدين أن مثل هذا التهديد يمكن أن يؤثر في طريقة تفكير الإسرائيليين بحيث يعزز من فرص حل الدولتين. والمنطق وراء ذلك التلويح هو أن قلق الإسرائيليين من تهديد حل الدولة الواحدة أكثر من ذاك الذي ينطوي عليه حل الدولتين. لكن، حتى لو كان ذلك صحيحاً، فإن هذا المنطق يُعّدُ سليماً، والتهديد مصداقاً، فقط عندما يقتنع الإسرائيليون بأن الفلسطينيين مستعدون فعلاً لحل السلطة الفلسطينية على الرغم من كل الضرر الحتمي الذي سيقع عليهم على المدى القصير فيما لو أقدموا على مثل هذه الخطوة وخاصة على ظروف معيشتهم ومشروعهم الوطني.

لكن ماذا سيحدث إذا ما تحول التهديد الفلسطيني ورد الفعل الإسرائيلي إلى "لعبة تحدي"؟ في مثل هذه اللعبة، يسعى أحد الطرفين لتعظيم فرص فوزه من خلال اتخاذ خطوات لإظهار جدية تهديده، بينما يسعى الطرف الآخر لإثبات أن هذا تهديد فارغ. مثلاً، قد يجد قادة السلطة الفلسطينية أنفسهم مجبرين على اتخاذ خطوات لا رجعة عنها من أجل منح تهديدهم مزيدا من المصداقية، مثل تصويت المجلس الوطني الفلسطيني على حل السلطة الفلسطينية في تاريخ معين في حال لم يتم التوصل لاتفاق بشأن إقامة الدولة، أو تجميد الاستيطان. قد تتجاهل إسرائيل هذه الخطوة الفلسطينية مما قد يفرض على الطرف الفسلطيني كشف أوراقه. سيجد قادة السلطة الفلسطينية أنفسهم مجبرين إما على حل السلطة الفلسطينية أو مواجهة الذل وفقدان المصداقية.

كذلك، قد ينجم عن تدهور علاقات السلطة الفلسطينية بإسرائيل ديناميكيات مختلفة للعبة التحدي. فعلى سبيل المثال، قد تسعى القيادة الفلسطينية لتعزيز السلطة، بدلاً من حلها، كما يتضح في محاولاتها لدى الأمم المتحدة التي بدأت في أيلول (سبتمبر) 2011، على أمل تحدي إسرائيل في الساحة الدولية على نحو أكثر فعالية، وبالتالي رفع تكلفة استمرار الاحتلال. والمنطق هنا أن إسرائيل ستتضرر من هذه الخطوة لكنها لن تقدم على فرض عقوبات مشددة على السلطة الفلسطينية كرد على تصرفها هذا تحسبا من أن تؤدي هذه العقوبات إلى انهيار السلطة الفلسطينية. بعبارة أخرى، قد يعول الفلسطينيون على أن مصلحة إسرائيل في استمرار وجود السلطة الفلسطينية توفر لهم مساحة معينة للمناورة، وأن المخاطر المترتبة على المساس بإسرائيل دبلوماسيا يمكن تحملها.

قد تعتقد كل من إسرائيل والكونجرس الأمريكي وغيرهم أن السلطة الفلسطينية ستوقف هجومها الدبلوماسي في حالة فُرضت عليها عقوبات مالية مدروسة. ومن المرجح أن تشتد هذه العقوبات كلما كانت خطوات السلطة الفلسطينية أكثر ضررا لإسرائيل. كلما أصبح الفلسطينيون أكثر تحديا، أصبحت العقوبات أكثر إيلاما. وفي هذا السياق سيؤدي ذلك إلى انهيار تدريجي للسلطة الفلسطينية حتى لو لم يكن ذلك مقصوداً.

أخيراً، قد تنهار السلطة الفلسطينية بسبب عوامل داخلية. ولنا هنا أن نفكر في العديد من السيناريوهات: فقد يؤدي كل من تفاقم الأزمات الاقتصادية والمالية، وعدم دفع الرواتب لفترة طويلة، والفشل في إنهاء الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقدان الشرعية الانتخابية، وغيرها إلى مزيد من الإحباط والغضب الشعبي مؤديا إلى إضرابات في القطاعين الخاص والعام، ومظاهرات، وعودة لظهور الميليشيات المسلحة في مخيمات اللاجئين، وقد يتصاعد هذا الاهتياج ليصبح احتجاجات شعبية واسعة قد يتم أثناءها مهاجمة مراكز الأمن ومؤسسات السلطة. ولا يجوز التغاضي عن احتمال انتشار أعمال عنف بين الفلسطينيين، رغم ضعف هذا الاحتمال. وفي هذا السياق، فإن انهيار السلطة الفلسطينية لن يكون إلا مسألة وقت في حال قررت إسرائيل تنفيذ خطوات عسكرية وقائية تهدف إلى الاستيلاء على أسلحة السلطة الفلسطينية من أجل منع وقوعها في أيدي الميليشيات المسلحة. وبالمثل، فإن الأزمة داخل حركة فتح قد تؤدي إلى مزيد من التشرذم الذي سيؤثر على قطاع الأمن ويؤدي إلى ظهور أمراء الحرب وانهيار القانون والنظام.

الحل المتعمد للسلطة الفلسطينية:

نوقشت فكرة حل السلطة الفلسطينية عبر قرار فلسطيني من قبل الفلسطينيين في أكثر من مناسبة. وقد طرحت هذه الفكرة للمرة الأولى في أعقاب إعادة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية أثناء الانتفاضة الثانية. ثم طرحت مرة أخرى في عام 2010 في أعقاب فشل إدارة أوباما في الضغط على إسرائيل لتجميد بناء المستوطنات أو قبول شروط مرجعية لمحادثات السلام تم التفاوض عليها في السابق. وقد بدا للفلسطينيين، بالنظر إلى ما يتمتع به الإسرائيليون من سلام وهدوء سائدين، أن إسرائيل تشعر بالراحة مع الوضع الراهن. وفعليا، بلغ عدد الجنود الإسرائيليين المنتشرين في الضفة الغربية في تلك السنة الحد الأدنى منذ الانتفاضة الأولى في عام 1987، حسبما ذكرت صحيفة إسرائيلية (**هآرتس**، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2010). ولام بعض الفلسطينيين أنفسهم على هذا الوضع حيث طرحت شكوك في الحكمة من الاستمرار في التنسيق الأمني مع إسرائيل، بل حتى في الحكمة من استمرار وجود السلطة الفلسطينية في ظل غياب أي تقدم في عملية السلام. وقد رأى البعض أن هناك حاجة لحل السلطة الفلسطينية لإجبار إسرائيل على تحمل المسؤولية الكاملة لاحتلالها. وفي ديسمبر 2010، قال الرئيس عباس في مقابلة تلفزيونية أنه في حال استمرت إسرائيل في بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية فإنه سيتم حل السلطة الفلسطينية، مؤكداً أنه "لا يمكن أن أقبل أن أبقى رئيسا لسلطة لا وجود لها". وكان رد عباس على إعادة انتخاب نتنياهو في بدايات عام 2013 هو بالتهديد بحل السلطة الفلسطينية مجدداً ودعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي لإعادة احتلال الضفة الغربية.

رغم كل ذلك، تبين من خلال المقابلات التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية مع العشرات من كبار قادة فتح والنخبة في السلطة الفلسطينية في عام 2013 أن قلة منهم يدعمون حل السلطة. وبالمثل، أظهرت نتائج استطلاعات الرأي التي أجراها المركز خلال السنوات الثلاث الماضية معارضة غالبية الفلسطينيين لفكرة حل السلطة الفلسطينية. بل على العكس، ينظر الكثيرون إلى السلطة الفلسطينية كأحد المكاسب التي يجب الحفاظ عليها. سيبقى هذا التوجه هو الموقف السائد طالما أن هدف الحركة الوطنية الفلسطينية هو حل الدولتين وطالما ينظر معظم الفلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية كوسيلة لتحقيق ذلك. ستحظى فكرة حل السلطة الفلسطينية بزخم عند توفر شرطين: عندما يخلص الفلسطينيون إلى أن إسرائيل ستكون أكثر استعدادا لمنحهم الاستقلال إذا ما تم مواجهتها فعليا، وليس نظريا، بالتداعيات المترتبة على انهيار السلطة الفلسطينية، أو عندما يخلصوا من جهة أخرى إلى أن الدولة المستقلة لم تعد قابلة للحياة. وستكسب هذه الفكرة مزيدا من الزخم عندما يستنتج الفلسطينيون أن السلطة الفلسطينية

تساعد على ترسيخ الوضع الراهن من استمرار للاحتلال وبناء للمستوطنات بحيث أنها تصبح عائقا أمام كسب الحقوق الفلسطينية بطرق أخرى، بما فيها النضال لأجل حقوق متساوية في دولة واحدة.

وعلى الرغم من قوة إدراك الجمهور الفلسطيني بأن حل الدولتين لم يعد حلا عمليا بسبب مواصلة بناء المستوطنات، إلا أن الغالبية لا زالت تؤيد هذا الحل. ومن هنا، فإن التوجه الأقوى للنخبة الوطنية في جميع الفصائل في الوقت الراهن لا يتمثل في حل السلطة الفلسطينية. بل على العكس من ذلك، يفكر الفلسطينيون في الطرق المختلفة التي من شأنها أن تجعل السلطة الفلسطينية أحد مقومات تغيير هذا الوضع: قام فياض بذلك من طرف واحد عبر برنامج بناء الدولة الممتد لعامين، وحاول الرئيس عباس ذلك في الأمم المتحدة، وتحاوله فصائل المقاومة الشعبية السلمية. في كل هذه المحاولات تعزز السلطة الفلسطينية مكانتها وتصبح أكثر قوة، وإن كانت بوسائل مختلفة، وبالتالي تعزز قدرتها على أن تكون بمثابة وسيلة لإقامة دولة فلسطينية، وسيلة ينبغي تعزيزها وليس إضعافها أو تعريضها لخطر الانهيار.

رغم ذلك، يدرك الفلسطينيون أن تكلفة تحدي الوضع القائم باستخدام أي من الوسائل المذكورة أعلاه ستتمثل على الأرجح في فرض إسرائيل والولايات المتحدة لعقوبات مالية وسياسية عليهم. ويمكن لمثل هذه العقوبات إضعاف السلطة الفلسطينية وربما تودي بها للانهيار بشكل غير مقصود. ومع ذلك، يبدو أن القيادة الفلسطينية في الوقت الراهن تريد أن توجد توازنا من شأنه تعزيز مبادرتها للحصول على الاعتراف الدولي ولكن دون المخاطرة بانهيار غير مقصود للسلطة من خلال دفع الإسرائيليين والكونجرس الأمريكي لفرض عقوبات قاسية.

الخيارات الإسرائيلية والردود الفلسطينية:

ماذا سيفعل الإسرائيليون إذا ما انهارت السلطة الفلسطينية أو قامت بحل نفسها؟ سيكون أمام صناع السياسة الإسرائيلية ثلاثة خيارات على الأقل: الحفاظ على نسخة معدلة من الوضع الراهن، أو العودة إلى وضع ما قبل عام 1994، أو بدء عملية فك ارتباط محدودة. في إطار الخيار الأول، لن تقوم إسرائيل بفرض السيطرة المباشرة على الفلسطينيين فيما يتعلق بالشؤون المدنية. عوضا عن ذلك، سيسمح للفلسطينيين والمجتمع الدولي مواصلة التعامل المباشر مع بعضهم البعض والحفاظ سوية على رفاه السكان المدنيين، في إطار الترتيبات لحكم ذاتي معدل. وفي ظل غياب التنسيق الأمني الذي تقوم به إسرائيل حاليا بالتعاون مع قوات الأمن الفلسطينية، سيقوم الجيش وقوات الأمن الإسرائيلية على الأرجح بزيادة تواجدهم بشكل كبير في المناطق الفلسطينية وبتحمل المسؤولية الكاملة والمباشرة عن الأمن الداخلي. وفي الحالات التي تنطوي على استخدام الأسلحة النارية قد يكون للقوات الإسرائيلية أيضا دور في الحفاظ على النظام. وقد تشجع إسرائيل الفلسطينيين على إنشاء مؤسسات جديدة تتمتع بالقدرة على توفير الخدمات الأساسية، انطلاقا من رغبتها في تجنب أي وضع قد تكون ملزمة فيه برعاية السكان المدنيين الواقعين تحت احتلالها. وبالتالي سيتم الإبقاء على الترتيب الوظيفي القائم: ستظل إسرائيل تتمتع بالسيطرة الكاملة على المنطقة (ج) والسيطرة الأمنية الكاملة على المناطق (أ) و (ب). ومن المؤكد أن تنطوي هذه الترتيبات على مواصلة إسرائيل سيطرتها على سجل السكان، علاوة على السيطرة على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية لعبور الحدود إلى الأردن.

لكن هذا الخيار قد لا يكون قابلا للتنفيذ. إذا كان اختفاء السلطة الفلسطينية قد جاء نتيجة لقرار فلسطيني مقصود بحلها، فالدافع في هذه الحالة سيكون إجبار إسرائيل على اتخاذ قرار بشأن: إما إنهاء الاحتلال أو تحمل المسؤولية المباشرة عن الأراضي المحتلة. ومن المستبعد جدا عندها أن يرغب الفلسطينيون بالإبقاء على مؤسسات بديلة لتلك الموجودة في السلطة الفلسطينية، ناهيك عن التعاون مع الإسرائيليين في إنشائها. وعوضا عن ذلك، قد يسعى الفلسطينيون إلى إجبار إسرائيل إما على تعميق احتلالها والعودة إلى الوضع الذي كان سائدا قبل عام 1994، أو تغيير سياساتها من خلال التفاوض الثنائي بجدية لإنهاء احتلالها بالكامل أو الانسحاب من طرف واحد من معظم الضفة الغربية.

إلا أنه يبقى من غير الواضح الكيفية التي سيتصرف على ضوئها الفلسطينيون في حال انهارت السلطة الفلسطينية نتيجة لضغوط خارجية أو داخلية. وبالنظر إلى المواقف السائدة لصالح بناء وتعزيز المؤسسات العامة كوسيلة لإنهاء الاحتلال ونيل الاستقلال، وهي تعود بتاريخها إلى الانتفاضة الأولى، فمن المرجح أن الفلسطينيين سيسعون لخلق مؤسسات بديلة لتلك التي انهارت فعليا. وعلى الأرجح أن تسعى منظمة التحرير الفلسطينية، في هذه الحالة، إلى شن حرب دبلوماسية واسعة النطاق ضد إسرائيل مستخدمة مكانتها المعززة كدولة مراقب في الأمم المتحدة وذلك في الوقت الذي ستدعم الجهود المحلية لبناء الدولة في الداخل. ومن المرجح كذلك أن تسود أجواء من عدم الاستقرار والعنف والفوضى داخل الأراضي المحتلة على الرغم من الجهود المبذولة لبناء الدولة وجهود الفلسطينيين والمانحين الدوليين للحفاظ على مستوى معقول من تقديم الخدمات. إن حالة انعدام الاستقرار المتوقعة هذه قد تجبر إسرائيل على إعادة النظر في خياراتها.

على الرغم من أن الخيار الإسرائيلي الثاني أقل احتمالا من الخيار الأول، فإن إسرائيل قد تقرر تحمل المسؤولية الكاملة على الأراضي المحتلة. وفي حال اتخاذها لهذا المسار فإنها ستفعل ذلك في مواجهة معارضة دولية قوية وبتكاليف مالية وسياسية داخلية عالية. علاوة على ذلك، فإن الرد الفلسطيني سيكون على الأرجح مزيجا من العصيان المدني وانتشار العنف على نطاق واسع. سيتعزز واقع الدولة الواحدة الموجود اليوم وستزداد نسبة تأييد حل الدولة الواحدة بين الجمهور الفلسطيني. في هذا السياق، لن يقاتل بعدها الفلسطينيون من أجل الاستقلال والسيادة؛ بل، عوضا عن ذلك، سيطلقون حملة ضد الفصل العنصري مقلدين نموذج جنوب أفريقيا بكافة جوانبه.

رغم أن الخيار الثالث، أي فك الارتباط المحدود، هو أيضا أقل احتمالية من الأول، إلا أن إسرائيل قد تجده أقل ضررا من غيره. قد تقوم إسرائيل في ظل هذا الخيار بالانسحاب الجزئي من بعض مناطق الضفة الغربية وإخلاء العديد من مستوطناتها المعزولة لكن دون إحداث أي تغيير على انتشار جيشها في الأراضي المحتلة. ومن أجل استرضاء المستوطنين وناخبيها اليمينيين، قد ترى إسرائيل نفسها الآن حرة من التزاماتها تجاه أوسلو فتقوم بضم الكتل الاستيطانية الكبيرة وأجزاء كبيرة من المنطقة (ج)، بما في ذلك أجزاء من وادي الأردن. وقد تقوم إسرائيل باتخاذ خطوة أبعد من ذلك: فقد تعلن عن استعدادها لإنهاء احتلالها من جانب واحد للأجزاء التي لم تقم بضمها مقابل اعتراف دولي بأنها لم تعد تمثل قوة محتلة ولم يعد يتعين عليها الوفاء بأي التزام تجاه السكان المدنيين في حال سحبها لجيشها. وإذا ما انسحب الجيش الإسرائيلي من تلك الأجزاء، فقد تحتفظ إسرائيل بحق العودة على شكل توغلات قصيرة بغاية التصدي لتهديدات أمنية محددة مثل استخدام الصواريخ ضد أهداف إسرائيلية.

ومن المرجح أن يرحب الفلسطينيون بأي إخلاء للمستوطنات، سواء من جانب واحد أو عن طريق اتفاق متبادل، واستغلال الفرصة لتعزيز جهود بناء دولتهم. ومن المرجح أن يواصلوا شنهم للحرب الدبلوماسية، في الوقت ذاته، لإجبار إسرائيل على الموافقة على انسحاب كامل. ومن المحتمل أن تفسر العديد من الفصائل الفلسطينية الإخلاء الإسرائيلي للمستوطنات من جانب واحد على انه نصر للمقاومة والضغط أكثر لإجبار الجيش الإسرائيلي على الانسحاب أيضا. وفي حال قيام إسرائيل بضم أجزاء من الضفة الغربية، فمن المرجح أن يكثف الفلسطينيون حملتهم الدبلوماسية لعزلها دوليا. أما إذا ما قامت إسرائيل بسحب جيشها من أجزاء من الضفة الغربية لإعلان إنهاء الاحتلال، فمن غير المرجح أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بإعادة بناء السلطة الفلسطينية أو فرض سيطرة مباشرة على تلك الأجزاء. عوضا عن ذلك، على الأغلب أن يعتبر الفلسطينيون كامل المنطقة التي وقعت تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي في عام 1967 محتلة. وعندها من المرجح استخدام المناطق التي تم إخلاؤها من قبل الجيش الإسرائيلي والتي باتت تحت السيطرة التامة للجماعات المسلحة كنقطة انطلاق لشن هجمات بالصواريخ وهجمات عسكرية أخرى ضد الإسرائيليين داخل إسرائيل وفي المناطق التي تم ضمها.

الآثار المترتبة على حل الدولتين

ان انهيار السلطة الفلسطينية أو حلها لنفسها، إن حصل، سيدلل على أن المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية قد وصلت لطريق مسدود؛ أي أن حل الدولتين لم يعد قابلا للتحقيق. في ظل ذلك، وإلى جانب غياب السلطة الفلسطينية كشريك، فإن آفاق هذا الحل تغدو أكثر قتامة. ماذا يمكن أن يفعل الفلسطينيون؟ هل سيستمرون في إصرارهم على هذا الحل أم سيبحثون في خيارات أخرى؟

على الرغم من أن العديد من الفلسطينيين سيولون في "اليوم التالي" اهتماما أكبر بحل الدولة الواحدة، إلا أنه من غير الواضح بالمطلق أنهم سيتخلون بسرعة عن حل الدولتين. تشير استطلاعات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية والمقابلات التي أجريت مع أعضاء من النخبة الوطنية إلى التزام قوي بحل الدولتين حتى في ظل ظروف انهيار السلطة الفلسطينية أو حلها. ومثل هذه المواقف لا تحركها التوقعات بأن هذا الحل عملي أو مجدي، بل تحركها المشاعر الوطنية القوية التي ترى في الاستقلال والسيادة الهدف الوطني الأسمى. وعلى الرغم من أن الاعتقاد بأن حل الدولتين لم يعد عملياً يساهم جزئياً في تعزيز التوجه نحو حل السلطة الفلسطينية، فإن هذا التوجه يتعزز أيضاً، كما أشرنا أعلاه، بالرغبة في توجيه رسالة لإسرائيل بأن كلاً من استمرار الوضع الراهن وحل الدولة الواحدة سيكونان أكثر كلفة لها بكثير من حل الدولتين. إن المفاوضات، كوسيلة لتحقيق الاستقلال الوطني، قد تصل لطريق مسدود، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن يواجه الهدف بعينه ذات المصير.

إن من المرجح أن يكون التمسك بحل الدولتين مدفوعاً أيضا بحقيقة أن المجتمع الدولي يدعمه ويعتبره الحل الأنسب للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. سيكون الفلسطينيون بحاجة إلى الاعتماد على هذا الدعم في "اليوم التالي" إذا أرادوا أن يتمتعوا بالقدرة على شن حرب دبلوماسية فعالة ضد إسرائيل وإيجاد سبل لمواصلة تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. وحيث أن المجتمع الدولي استثمر نحو 20 مليار دولار سعيا لبلوغ هذا الحل، فربما يكون غير مستعدا للاستثمار في نهج آخر لم يتم اختباره بعد لإنهاء ذلك الصراع.

ومع ذلك، لا يوجد هناك أي شك في أن التأييد لنهج بديل، وأبرز البدائل هو فعلاً حل الدولة الواحدة أو أي صيغة مشابهة، سيزداد بين الفلسطينيين. يؤيد اليوم قرابة 30 ٪ من الرأي العام فكرة "شخص واحد– صوت واحد" حيث تجسد تمتع الفلسطينيين والإسرائيليين بالمساواة في دولة واحدة. ومع فشل المفاوضات وخروج السلطة الفلسطينية من الصورة، فمن المرجح أن الدعوة لهذا الحل سوف تكتسب زخما وسيتنامى دعم الشعب لها. وفي واقع الأمر، باستثناء فتح، قد تؤيده علناً فصائل من منظمة التحرير الفلسطينية مثل الجبهة الشعبية. وسيتزايد الدعم لهذه الفكرة في أوساط الشباب والأكثر تعليما، أولئك الذين لم ينشأوا في ذروة الحركة الوطنية في الستينيات والسبعينيات. كذلك، فإن الدعم التكتيكي لهذه الفكرة، اي الأمل في أن تخشاها إسرائيل أكثر مما تخشى حل الدولتين، سيعمل على زيادة الاهتمام بها والتأييد لها.

وبذات الأهمية، فإن الحراك الذي ستخلقه تطورات "اليوم التالي"، أي الخيارات الإسرائيلية والردود الفلسطينية، سيلعب دورا في تحديد مصير حل الدولتين؛ إذ أن من شأن قرار إسرائيلي بفك الارتباط مع الفلسطينيين خلق ديناميكيات مختلفة عن تلك التي سيولدها قرار بإعادة الاحتلال الكامل للضفة الغربية. سيعزز الأول توجهاً نحو حل الدولتين في حين أن الثاني سيفعل عكس ذلك اذ سيعزز من واقع الدولة الواحدة الراهن.

فتح وحماس والانقسام الفلسطيني:

قد يوجه اختفاء السلطة الفلسطينية ضربة قاسمة لجهود الفلسطينيين الرامية لتوحيد الضفة الغربية وقطاع غزة، لاسيما إذا ما وقعت الأولى، الضفة الغربية، تحت الاحتلال الإسرائيلي الكامل وكسبت الأخيرة، قطاع غزة، مزيدا من سمات الاستقلال والدولة. وفي الوقت الذي سيتعرض فيه نهج حركة فتح في حل الصراع مع إسرائيل لضربة مدمرة، فإن حماس سوف تكسب مصداقية أكبر مما يتيح لها المجال للاستعادة التدريجية لقوتها التي فقدتها منذ استيلائها على قطاع غزة بالقوة عام 2007 .

ومن البديهي أن انهيار السلطة الفلسطينية سيكون مؤشرا إلى أن فتح قد اصبحت أكثر ضعفا لعدم قدرتها على حماية موقعها في السلطة الفلسطينية أو تنفيذ أجندتها الوطنية في إنهاء الاحتلال وبناء الدولة. وستجد فتح، الحركة الوطنية السائدة والعمود الفقري لحل الدولتين والقائد العلماني لبناء الدولة الفلسطينية، نفسها مضطرة للاعتراف بفشل نهجها.

أما حماس، الخصم الوحيد لحركة فتح، فستجني ثمار هذا التطور. وبذلك، من المرجح أنها ستسعى لتشديد قبضتها على قطاع غزة، الذي سيعد بمثابة كيان شبه الدولة الفلسطينية الوحيد المتبقي. وعلى الأغلب أن تعلن حماس حكومتها في قطاع غزة على أنها الحكومة الفلسطينية الوحيدة التي تمثل جميع الفلسطينيين. إلا أن حماس ستواجه تحديات مالية صعبة جدا لجهودها الرامية إلى كسب مزيد من

السيطرة في ظل توقف السلطة عن التحويلات الشهرية للقطاع العام في غزة، لاسيما بالنظر إلى علاقاتها الحالية المتوترة مع الحكومة المصرية. وقد تسمح حماس للفصائل الأخرى، بما في ذلك حركة فتح، المشاركة في حكومتها لتكسب مزيدا من المصداقية. وفي نهاية المطاف، فإن سيطرة حركة حماس المتعززة على قطاع غزة ستبقي مجالا ضئيلاً للمصالحة الوطنية– الإسلامية. ومن المرجح أن يعزز ذلك الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تحظى أفكار جديدة لاستعادة الوحدة، على غرار الاتحاد الفدرالي أو الكونفدرالية، بالمزيد من الاهتمام.

في غضون ذلك، من المرجح أن تستفيد حماس من الفراغ الناشئ في الضفة الغربية لتعزيز دورها وتوسيع مختلف أنشطتها الاجتماعية والسياسية والعسكرية. ومن المرجح في هذا السياق وفي ظل حالة من التدهور الأمني المتسارع ان تلعب حماس دوراً رئيسياً في تصعيد العمل المسلح خاصة بعد أن تكون قد تخلصت من ضغوط ومراقبة أجهزة الأمن الفلسطينية لها. إن من المرجح أن تعمل المنافسة بين حركتي فتح وحماس على إشعال فتيل العنف وتأجيجه. لقد ساهمت الهجمات المسلحة ضد جنود إسرائيليين في الماضي في زيادة شعبية مرتكبي هذه الهجمات. ستكون حماس في وضع أفضل من أي وقت سابق عند استعادة شعبيتها وقدراتها المسلحة مما قد يؤهلها لتفوق متصاعد في الضفة الغربية.

أما في السياق الفلسطيني الأوسع، فمن المرجح أن تستثمر حماس مكاسبها بهدف السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية. إن من المرجح الاستغناء عن العديد من رجال الحرس القديم في منظمة التحرير الفلسطينية وقد يحل محلهم قادة اصغر سناً وأكثر حزما. إلا أن هؤلاء سيجدون من الصعب عليهم مقاومة تقدم الإسلاميين، ولغايات حماية مصالحهم في منظمة التحرير الفلسطينية، قد يتحول الحرس الجديد في حركة فتح نحو سياسة أكثر تشدداً وذلك في سياق تنافسهم مع الإسلاميين، وقد يعني ذلك ان يضعوا حدا لعقود من الاعتدال والتوافق مع الشرعية الدولية. وقد تكون الفصائل الوطنية اليسارية، مثل الجبهة الشعبية، وقد اصبحت الآن اكثر قوة، أكثر استعداداً للتخلي عن نهج الدولتين لصالح حل الدولة الواحدة، دافعة بقوة إلى اعتبار النضال الفلسطيني ضد الاحتلال هو نضال ضد الفصل العنصري.

العواقب المحلية والتوصيات:

ما هي التداعيات المحلية المحتملة لانهيار أو حل السلطة الفلسطينية؟ وماذا يستطيع الفلسطينيون القيام به للتخفيف من وطأة بعض أسوأ النتائج السلبية؟ غني عن القول أن أسوأ العواقب المتوقعة ستأتي نتيجة للتأثير المشترك لكل من الانهيار المتوقع للقانون والنظام وتلاشي أكثر من 3 مليارات دولار من الإنفاق العام. وسيشكل مثل هذا التطور ضربة قاسية للقطاع الخاص، وسيؤدي إلى انهيار تدريجي لنظام العدالة، فضلا عن الخدمات المقدمة في معظم القطاعات بدءاً بالصحة والتعليم إلى الاتصالات، علاوة على خدمات المياه والطاقة. ومن المرجح أن تزداد معدلات الفقر والجريمة والخروج عن القانون بشكل خطير. ومن المرجح أن تقوم الميليشيات المسلحة بتطبيق القانون بأيديها مما يخلق فرصا أكبر لوقوع عنف محلي وفلسطيني– إسرائيلي.

بالرغم من أنها خارج نطاق هذه الورقة، إلا أنه من المرجح أن هذه التداعيات لن تقتصر على الشؤون المحلية، بل ستمتد إلى النطاق الإقليمي والدولي. فعلى سبيل المثال، سيتزايد الطلب على الهجرة خارج الضفة الغربية بشكل ملحوظ. وقد ترى الأردن في مثل هذه التطورات تهديدا أمنيا وديموغرافيا كبيرا مما قد يضطرها إلى إعادة تقييم علاقاتها مع إسرائيل والضفة الغربية. وقد تجد مصر نفسها مضطرة أيضا إلى إعادة تقييم سياساتها الحالية بشأن قطاع غزة لتكون قادرة على تلبية الطلب المتزايد على الدعم الإنساني والاقتصادي والسياسي. وبالنظر للبيئة التي لا يمكن التنبؤ بها وغير المستقرة الجديدة ستجد الدول المانحة نفسها مضطرة لإعادة تقييم دورها في عملية السلام وبناء المؤسسات الفلسطينية وفي تقديم الخدمات، علاوة على مسائل التدخل الإنساني.

(1) الاقتصاد:

اقتصاديا، سيكون التغيير الأكثر دراماتيكية في "اليوم التالي" متمثلا في تلاشي الإنفاق العام، ومن أبرزه أجور القطاع العام والاستثمارات العامة. ومما سيزيد الأمر تعقيداً تجميد أو إلغاء بروتوكول باريس الاقتصادي لعام 1994 مما سيؤثر سلبا على ترتيبات التبادل التجاري، وتحويلات التخليص، والمسائل المالية/ المصرفية والقضايا العمالية. وسوف تؤدي هذه التطورات إلى المزيد من التداعيات:

تفاقم الفقر: على الرغم من استبعاد احتمالية حدوث أزمة إنسانية بسبب التدخل المحتمل من قبل إسرائيل والمجتمع الدولي، إلا أنه من المتوقع ارتفاع معدلات الفقر بشكل ملحوظ لتشمل شرائح كانت في السابق فوق خط الفقر. وقد يصل المعدل إلى مستويات قياسية تبلغ أكثر من 60٪. تنفق السلطة الفلسطينية اليوم أكثر من 100 مليون دولار في مشاريع الدعم الاجتماعي التي تعيل حوالي 100,000 أسرة محرومة وذلك من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية. ويتم توفير الدعم المالي المباشر وغير المباشر (الذي يبلغ حوالي 200 مليون دولار أمريكي) لأسر الشهداء والجرحى والأسرى، إلى جانب تغطية تكاليف العلاج الطبي في المستشفيات المحلية والإسرائيلية والعربية للمرضى الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتقدر تكلفة العلاج الطبي في الخارج 40 مليون دولار في عام 2012 وحده ومن المرجح أن تتأثر الكثير من الأسر والفئات المستفيدة نتيجة لحل السلطة الفلسطينية وإنهاء برامج المساعدة. وبالتالي، فإن نطاق الفقر سيتسع ليشمل الأسر التي استفادت سابقا من برامج المساعدة والإغاثة، وقد ترتفع معدلاته لتصل إلى 60 ٪ .

دور قطاع الخدمات: من المرجح أن يتلاشى دور ومساهمة قطاع الخدمات نتيجة لانهيار المؤسسات المدنية والعسكرية، وبالتالي إنهاء الحاجة لمعظم أولئك الذين يعملون في تلك القطاعات. ومن المتوقع أن حصة قطاع الخدمات من إجمالي الناتج المحلي سوف تنحسر إلى مستويات ما قبل السلطة الفلسطينية (أي حوالي 25 ٪). ومن المتوقع أن هذا الانخفاض سيكون في صالح قطاعات أخرى، مثل القطاع الزراعي، والذي من شأنه أن يشكل ملاذا رئيسيا لعائلات فقدت مصدر دخلها الرئيسي. وفي بعض الحالات قد يعود الصناعيون إلى الحرف المحلية التقليدية للتغلب على انخفاض الاستهلاك. وفي حالات أخرى، سينقل المستثمرون أعمالهم إلى الأردن وبلدان أخرى.

قطاع المالية العامة: من المتوقع أن يكون هناك توقف تام في كافة أو معظم مصادر التمويل، سواء المحلية منها أو الخارجية. وستتجمد إيرادات الضريبة المباشرة فورا، خاصة ضريبة الدخل، بسبب غياب دوائر جباية الضرائب. وسيمتنع الفلسطينيون من شركات وأفراد عن دفع ضرائبهم غير المباشرة، خاصة ضريبة القيمة المضافة. وستوقف إسرائيل تحويلات عوائد الضرائب (المقاصة) للجانب الفلسطيني، والتي تبلغ قيمتها حاليا 1.5 مليار دولار أمريكي سنويا. ومن المرجح أن تنخفض المساعدات الدولية إلى حد كبير وأن يتركز ما تبقى منها على الاحتياجات الإنسانية.

قطاع التوظيف: سيكون أكثر من 100,000 موظف في القطاع العام عرضة لخطر تسريحهم من وظائفهم نتيجة لحل السلطة الفلسطينية، وعدم وجود حاجة للخدمات التي تقدمها الوزارات والمؤسسات التي يعملون بها. وستصل معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة (أكثر من 40٪). وسيولد البحث عن فرص عمل وغيرها من الخدمات اهتماما كبيرا بالهجرة إلى بلدان أخرى وستشهد الأردن تدفقا ملحوظا.

القطاع المصرفي: ستتأثر قدرة المقترضين من موظفي القطاع العام على سداد ديونهم، ما من شأنه أن يؤثر بدوره على القطاع المصرفي الذي سيجد نفسه مضطراً لتحمل عبء الديون غير المسددة. وحتى عام 2012، بلغ إجمالي ديون السلطة الفلسطينية المستحقة للمصارف العاملة داخل الأراضي الفلسطينية نحو 1115 مليون دولار أمريكي (ألف ومائة وخمسة عشر مليون). ومن شأن عدم القدرة على سداد هذه الديون، إلى جانب عدم تقديم المجتمع الدولي لأي ضمانات، تعريض هذه المصارف لخطر كبير وتهديد قدرتها على العمل وتقديم خدماتها.

العمل داخل إسرائيل: من المرجح أن يزداد الطلب الفلسطيني على العمل داخل إسرائيل بشكل ملحوظ، مما سيضطر السلطات الإسرائيلية إلى فتح سوق العمل لديها في محاولة منها للحيلولة دون وقوع انزلاق فوري تجاه العنف ووقوع أزمة إنسانية.

قطاع غزة: سوف يفقد الاقتصاد في قطاع غزة على الفور حصته من الإنفاق العام من الحكومة في رام الله، والتي تبلغ 1.2 مليار دولار أمريكي، موزعة على رواتب موظفي القطاع العام، والمساعدات الاجتماعية، وفاتورة الطاقة، وكذلك بعض المشاريع التنموية. وسيلي ذلك ارتفاع في كل من معدلات الفقر والبطالة، مما سيؤدي إلى تراجع حاد في الناتج المحلي الإجمالي وتعطل في الخدمات العامة. ولن يكون أمام الحكومة في غزة بديلا عن التركيز على دمج الاقتصاد في غزة بالعالمين العربي والإسلامي عبر مصر.

الشتات: منذ تأسيسها، والسلطة الفلسطينية تحل محل الصندوق القومي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية بتوليها مسؤولية الإنفاق على الخدمات الاجتماعية لفلسطينيي الشتات، خاصة أولئك الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين. ويعمل الآلاف في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسفارات ومكاتب التمثيل. وسيؤدي حل السلطة الفلسطينية إلى خسائر فادحة في موارد هذه المؤسسات. ونتيجة لذلك، فإن منظمة التحرير الفلسطينية ستواجه صعوبات اقتصادية حادة فيما هي تحاول استعادة دورها السابق في تحمل المسؤولية المالية تجاه الفلسطينيين في الشتات.

التوصيات:

إن الفلسطينيين بحاجة لإيجاد هيئة تنظيمية بديلة عن السلطة للتعامل مع بعض هذه التداعيات بشكل يتيح لهم الاستمرار في الاعتماد على أنفسهم والحفاظ على مستوى معقول من بناء المؤسسات. في أوضاع مثالية، ينبغي على منظمة التحرير الفلسطينية إنشاء مثل هذه الهيئة والتي يمكن أن تتمثل في حكومة في المنفى تتمتع بصلات مع مؤسسة اقتصادية مستقلة في الضفة الغربية تتألف من منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، والفصائل السياسية، وجمعيات القطاع الخاص، والنقابات العمالية، وممثلي السلطات المحلية. في غضون ذلك، من المستحسن أن تشرع السلطة الفلسطينية اليوم في البحث عن وسائل لتعزيز القدرة الفلسطينية في المجال الاقتصادي. إن من الضروري الإشارة إلى أنه في الوقت الذي تهدف فيه هذه الوسائل لمساعدة الفلسطينيين على التعامل مع تداعيات "اليوم التالي" بشكل فعال، فإن من المؤكد أن بعض هذه الوسائل كفيل أيضاً بتحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني اليوم.

في هذا السياق، من المستحسن أن تعتمد السلطة الفلسطينية سياسة مالية جديدة، قادرة على زيادة الإيرادات المحلية، إما من خلال توسيع طاقة الاقتصاد المحلي، أو من خلال تحسين جباية الضرائب. ويجب على السلطة الفلسطينية أيضا اعتماد التقشف في الإنفاق العام واستقطاب مساعدات عربية ودولية طارئة وإصلاح التشوهات في سوق العمل.

ومن المستحسن أن يعمل الفلسطينيون على الحد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم العربي تدريجيا. ويجب على السلطة الفلسطينية تحفيز قدر أكبر من الاهتمام والدعم للمنتجات المحلية وتوفير سبل البقاء والصمود للمنتجين المحليين. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تدعم تحديدا القطاع الزراعي من خلال تشجيع ودعم الدور الذي تلعبه التعاونيات الزراعية التي تساعد المزارعين الفلسطينيين على البقاء والنمو. وينبغي أيضا أن توفر حماية مؤقتة للصناعة الوطنية الناشئة، وتوفير الحوافز الضريبية ليس فقط للشركات الكبيرة ولكن أيضا للشركات الصغيرة والمتوسطة. وينبغي التركيز على الإنتاج الذي يلبي احتياجات السوق المحلية عوضا عن الأسواق الخارجية، أي اعتماد سياسة يتم فيها إيجاد بدائل للمنتجات المستوردة بدل زيادة الصادرات.

كذلك، ينبغي على السلطة الفلسطينية دعم مؤسسات الخدمات والرعاية الاجتماعية التي تساند المهمشين والفقراء. وفي هذا الصدد، تعتبر شبكات الأمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية المخصصة للأسر الفقيرة ذات أولوية مباشرة وضرورية للحفاظ، في الحد

الأدنى، على تماسك النسيج الاجتماعي، خاصة في ظل الأعداد المتزايدة من الفقراء بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتوقع.

(2) الأمن الداخلي:

من المرجح أن تعتمد التغييرات في قطاع الأمن على طبيعة سيناريو انهيار أو حل السلطة الفلسطينية. وفي جميع الحالات، ستشهد الضفة الغربية فوضى عارمة وانهيار لفرض القانون. وسيتم توسيع الوجود العسكري الإسرائيلي في المدن والبلدات الفلسطينية على نطاق كبير. وستحظى الفصائل المسلحة والمقاومة بزخم غير عادي، وستستعيد مجموعات أُضعفت في الوقت الحالي نتيجة لإحكام السلطة الفلسطينية لقبضتها عليها، مثل حماس، زمام المبادرة. كذلك، ستمر علاقات الأردن مع الضفة الغربية بأوقات عصيبة .

سيؤدي انهيار السلطة الفلسطينية نتيجة لفرض عقوبات خارجية إلى بسط سيطرة إسرائيلية فورية على جميع الأمور المتعلقة بالأمن بما في ذلك نزع استباقي للأسلحة من الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية على نطاق واسع. وستتخذ إسرائيل إجراءات للاستيلاء على البنية الأمنية التحتية الفلسطينية وتدميرها على نطاق واسع في مسعى منها لمنع وقوع الأسلحة والمعدات في أيدي مجموعات مسلحة والحيلولة دون قيام بعض التشكيلات الأمنية من المشاركة في أعمال العنف ضد إسرائيل.

وفي حالة كان انهيار السلطة الفلسطينية نتيجة لاقتتال داخلي، فمن المرجح أن مثل هذا الانهيار سيصعد الوضع مما سيؤدى إلى مزيد من الفوضى في ظل الافتقار لأي نوع من السيطرة المركزية وفي ظل الانهيار شبه الكامل للقانون والنظام. وفي ظل هذه البيئة، ستبرز العصابات المسلحة في الأحياء، يساعدها في ذلك التوفر الهائل للأسلحة. ومن المرجح أن تتدخل إسرائيل لمنع استخدام الأسلحة ضدها؛ وكما أن من المحتمل أن تشتبك الفصائل الفلسطينية في مواجهات مسلحة مع القوات الإسرائيلية.

أما التفكيك المنظم للسلطة الفلسطينية فسيمكن من السيطرة على الفوضى المسلحة إلى حد ما. ومع ذلك، حتى في ظل هذا السيناريو، فإن من المرجح استمرار وجود مشاكل جسيمة، مثل عدم وجود سيطرة مركزية، وإمكانية استخدام الأسلحة في النزاعات الشخصية والمحلية، ووقوع هذه الأسلحة في أيدي الفصائل المسلحة.

انهيار الأمن الداخلي: وفي جميع الحالات، سيخلق غياب الخدمات الأمنية للسلطة الفلسطينية فراغا من شأنه أن يولد حالة عدم استقرار بالغة. وفي ظل غياب حكومة مركزية، من المرجح أن يبحث الأفراد والأسر والجماعات عن سبل لحماية أنفسهم من خلال اللجوء إلى القيم والأعراف وسبل حل النزاعات التقليدية. وعلى الرغم من أن الفصائل السياسية ستحاول ملء الفراغ، فإنه من غيرالواضح إلى أي مدى ستتمتع هذه الفصائل بمصداقية شعبية أو بالقدرة على توفير الحماية. وقد تسعى أيضا شركات الأمن الخاصة، العاملة اليوم في الضفة الغربية، لملء الفراغ والاستمرار في توفير الأمن لعملائها، لاعبة دور الميليشيات الخاصة على نحو متزايد.

عودة الكفاح المسلح: كما سيؤثر غياب السلطة الفلسطينية، وما يليها من انهيار للدبلوماسية ولحل دولتين، على طريقة تفكير الفلسطينيين. وستحل الدعوات للعودة للكفاح المسلح الشامل محل الدعوات للمفاوضات والتسوية السياسية. وقد يصبح اندلاع انتفاضة ثالثة أمرا لا مفر منه. ومع انهيار التنسيق الأمني، ستواجه القوات الإسرائيلية والمستوطنين تهديدات جديدة، وسيجدون أنفسهم في مواجهات مباشرة يومية مع السكان الفلسطينيين والفصائل المسلحة. وقد تقوم قيادة جديدة وشابة في حركة فتح بتتبني الكفاح المسلح في محاولة منها لمنع انهيار مكانتها بين الفلسطينيين والحفاظ على بعض الشرعية. كما أن فتح وحماس قد تتنافسا لكسب ثقة الشعب من خلال تصعيد المقاومة ضد الاحتلال.

التأثيرات على الأردن ولبنان: قد تكون الأردن هي البلد الأكثر تضررا من انهيار السلطة الفلسطينية. ومن المرجح أن يؤدي تزايد حركة السكان من الضفة الغربية باتجاه الأردن وبتزايد تعاطف الأردنيين من أصول فلسطينية مع سكان الضفة الغربية إلى

زيادة المخاوف وتصاعد الإحساس بالتهديد في ذلك البلد. وربما يقوم الأردن بالحد من دخول سكان الضفة الغربية إلى أراضيه على أمل أن يحمي نفسه من الاضطرابات الفلسطينية. وفي لبنان ستُضعف عدم قدرة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية على دفع رواتب القوات الفلسطينية المسلحة في لبنان من سيطرتها على هذه القوات مما قد يؤدي إلى سقوطها ضحية لجماعات أكثر تطرفا ولأيديولوجيات تمثل تهديدات أمنية أكبر لذلك البلد.

حماس: مع تقويض قبضة السلطة الفلسطينية، ستقوم حماس بإعادة تنظيم نفسها وأنشطتها في الضفة الغربية على الفور. ومن المحتمل أنها ستتمكن من إعادة بناء قدراتها العسكرية بسرعة ومن ثم قد تعمل على تصعيد مقاومتها ضد إسرائيل في الضفة الغربية وذلك لكسب المزيد من الشرعية والشعبية. وفي قطاع غزة، فإن سلوك حماس قد يكون مختلفا، إذ على الرغم من عدم قدرتها على إبقاء غزة بمنأى عن الأحداث في الضفة الغربية، فإنه من المحتمل أن تسعى للحفاظ على ترتيبات وقف إطلاق النار السارية حالياً. ومع ذلك، فمن المرجح أن يؤثر تدهور الأوضاع الاقتصادية، الناجم عن انهيار السلطة الفلسطينية وعدم قدرتها على دفع رواتب القطاع العام، على الأمن الداخلي في قطاع غزة. وعلى الأغلب أن تتنامى التحديات ضد حماس.

التوصيات:

لكي يكون الفلسطينيون قادرين على الاعتماد على أنفسهم وإدارة بيئتهم الأمنية في ظل تداعيات "اليوم التالي" فهم بحاجة إلى إجراء إصلاحات في منظمة التحرير الفلسطينية من شأنها أن تسمح بإدخال جميع الفصائل تحت مظلتها. ويمكن لحكومة في المنفى، تشكلها منظمة التحرير الفلسطينية من كافة الفصائل، أن توفر قيادة منظمة تتمتع بثقة شعبية كبيرة وتساعد في احتواء التهديدات الواردة من قبل العصابات المسلحة والاقتتال الداخلي في الأراضي المحتلة. ويمكن تأسيس لجان أمن محلية، من تشكيلات من جميع الفصائل، في كل حي وبلدة وقرية. ويمكن أن يوكل لهذه اللجان مهمة الحفاظ على النظام وإنفاذ القانون.

ومن أجل احتواء النزوح المتوقع نحو تبني المقاومة العنيفة للاحتلال ينبغي أن ينصب التركيز على توفير بديل لاعنفي لها. وقد تشكل الحكومة في المنفى لجان مقاومة شعبية محلية في مناطق التماس وغيرها وتزويدها بالدعم السياسي. ويمكن للمقاومة الشعبية أن تساعد في تمكين الفلسطينيين من الصمود في أرضهم. كما يمكن تعزيز قدرات الهيئات المحلية، من خلال الدعم السياسي والمالي، لتكون بمثابة سلطات دفاع مدني. يمكن في هذه الحالة ضم مسئولي أمن سابقين للمجالس المحلية لقيادة مثل هذه السلطات.

يمكن للسلطة الفلسطينية حماية أسلحة الأجهزة الأمنية ومنع وقوعها في أيدي جماعات مسلحة، من خلال النظر في مسألة تخزينها خارج نطاق المنشآت العسكرية المعروفة.

(3) التعليم:

قد يكون للتغييرات الاقتصادية والأمنية الجذرية المصاحبة لانهيار السلطة الفلسطينية عواقب وخيمة على جميع الخدمات الاجتماعية بما فيها التعليم، حيث سيتأثر حوالي 1,145,000 طالب و62,000 معلم يعملون في 2751 مدرسة، وسيتأثر كذلك 214,000 طالب مسجلين في 49 كلية وجامعة بشكل مباشر. وستشكل طبيعة التدخل الإسرائيلي في العملية التعليمية أحد أهم العوامل المؤثرة عليها. وسيكون هناك تداعيات أخرى نتيجة للنقص في الموارد، وغياب الهيئات التنظيمية، والانهيار العام للقانون والنظام في المنطقة.

الإشراف والتنظيم: لا تزال الجهة التي ستسيطر على العملية التعليمية في أعقاب انهيار السلطة الفلسطينية أو حلها غير معروفة. ومن بين الاحتمالات أن إسرائيل سوف تستأنف دورها السائد قبل عام 1994 وبذلك ستبسط سيطرتها الكاملة على عملية التعليم العام. وقد تؤدي المقاومة الشعبية لمثل هذه المحاولات الإسرائيلية إلى انقطاع كبير في العملية التعليمية. وفي المقابل، قد

يقوم الفلسطينيون بإنشاء مؤسسات تنظيمية جديدة، بموافقة إسرائيلية، مثل مجلس للتعليم. إلا أن شح الموارد وضعف القدرة على التنفيذ سيحدان من فعالية مثل هذا التدخل إلى حد كبير. وفي حال عدم رغبة أو قدرة الإسرائيليين ولا الفلسطينيين على تولي زمام الأمور، يمكن تخيل حدوث تدخل من طرف دولي. وقد يقوم هذا التدخل بتزويد المجالس المحلية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية بالموارد التقنية والمالية مسهلة بذلك الاستئناف الجزئي للعملية التعليمية.

الانقطاع عن العملية التعليمية: في معظم الحالات، وبغض النظر عمن يسيطر على قطاع التعليم، فمن المتوقع أن تتعرض المؤسسات التعليمية لعمليات إغلاق وحظر تجول من قبل الجيش الإسرائيلي مما قد يؤدى إلى اختلال العملية التعليمية لفترات طويلة من الزمن. وقد تغلق الجامعات والكليات من قبل السلطات الإسرائيلية لفترات طويلة من الوقت للحيلولة دون أن تصبح منابرا للمقاومة ضد الاحتلال كما حدث طوال سنوات الانتفاضة الأولى. وسيقوم الطلاب بالتظاهر والاحتجاج في الشوارع معرضين أنفسهم لخطر التعرض للاعتقال أو الإصابة أو القتل.

نقص الموارد: مع زوال الدور الرسمي لوزارتي التعليم والتعليم العالي قد تضيع سنة دراسية. وسوف تتأثر بشكل بالغ وسلبي القدرة على دفع الرواتب، وإجراء الامتحانات الرسمية، مثل التوجيهي، وطباعة 14 مليون كتاب مدرسي. في عام 2012 وصلت ميزانية التعليم في السلطة الفلسطينية إلى 2,3 مليار شيكل ذهبت 80% منها لدفع الرواتب. في ظل غياب او تراجع موارد التعليم هذه لن يتم دفع أجور المدرسين ولن يكون طلاب الجامعات قادرين على دفع الرسوم الدراسية. ومن المتوقع أن يزيد معدل التسرب بين طلبة المدارس والجامعات بشكل ملحوظ، لا سيما بين الفتيات. ومن المتوقع أن يصل الدعم الخارجي، إذا ما وصل، متأخرا وغير كاف.

التوصيات:

سيتمكن الفلسطينيون من الحفاظ على نظام تعليمي فاعل إذا ما استمرت سيطرتهم على العملية التعليمية. إن من المستحسن أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية أو الحكومة في المنفى بإنشاء مجلس تعليمي يتولى مسؤولية الإشراف على جميع الاحتياجات التعليمية ذات الصلة، مثل التنظيم وجمع الأموال. وينبغي على منظمة التحرير الفلسطينية تفويض الصلاحيات للمجالس المحلية وتمكينها من تنظيم القطاع التعليمي بغض النظر عن المواقف والقرارات الإسرائيلية المتعلقة بهذا القطاع. كما ينبغي على منظمة التحرير الفلسطينية أن تسعى للحصول على دعم الأمم المتحدة من أجل ثني إسرائيل عن محاولة توليها السيطرة على قطاع التعليم.

ينبغي على السلطة الفلسطينية أيضاً إجراء تدريبات محاكاة بهدف الاستعداد لـ "لليوم التالي". وفي هذا السياق، ينبغي عليها البحث في الأدوار الممكنة للمجالس المحلية، والفصائل، واللجان الشعبية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والوكالات التنظيمية الأخرى. وينبغي على الجامعات والكليات صياغة خطط لاستخدام الإنترنت للأغراض التعليمية كوسيلة للحد من عواقب التدخل الإسرائيلي، وعلى وجه التحديد الإغلاقات.

(4) الصحة:

سوف يكون لانهيار أو حل السلطة الفلسطينية تداعيات كبيرة على القطاع الصحي وما يصاحبها من تأثيرات مباشرة على الحياة اليومية للفلسطينيين. يتوقع الخبراء وقوع اضطرابات جسيمة في هذا القطاع، وسيزيدها سوءاً الانهيار المتوقع للقانون والنظام. ومع ذلك، فإن حدة الأضرار التي ستلحق بالقطاع وما سينجم عنها من آثار على السكان ستعتمد على كل من طبيعة التطورات السياسية التي ستعقب اختفاء السلطة الفلسطينية وهوية الجهة الرئيسية المنظمة ومزودي الخدمات الذين سيحلون محل السلطة الفلسطينية.

وفي الوقت الراهن، تعد وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية والأونروا مقدمي الخدمات الرئيسيين في القطاع الصحي. وتعد السلطة الفلسطينية أيضا الجهة المنظمة الرئيسية للخدمات الصحية. تشارك المنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات الطبية الأولية والثانوية.

وتوفر الخدمات الطبية العسكرية الخدمات الصحية الطبية لمنتسبي القوات الأمنية الفلسطينية. وتقدم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وهي منظمة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، خدمات الإسعاف، وتدير العديد من عيادات الرعاية الصحية الأولية ومراكز إعادة التأهيل. ويقدم القطاع الخاص، الذي نمى بشكل سريع في السنوات الأخيرة، الخدمات الطبية على مختلف المستويات.

وتشير تقارير الحسابات الصحية الوطنية للفترة ما بين 2010-2011، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الصحة في شباط (فبراير) 2013، إلى ارتفاع إجمالي الإنفاق على الصحة في فلسطين خلال العام 2011 في جميع القطاعات المؤسساتية، حيث بلغ إجمالي الإنفاق على الصحة في عام 2011 ما قيمته 1.2 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 1.07 مليار في عام 2010. وبلغت حصة إنفاق السلطة الفلسطينية نسبة 35 ٪ في عام 2011 بينما بلغ إنفاق الأسر 43%. أما المنظمات غير الحكومية فقد بلغ إنفاقها 19 ٪. وأنفقت وزارة الصحة أكثر من 0.35 مليار دولار أمريكي، بلغت منها حصة الرواتب 47٪. وبلغ عدد موظفي وزارة الصحة ما يقرب 14,000 موظف، موزعين ما بين أطباء وصيادلة وممرضين وفنيين وإداريين.

الافتقار لتقديم خدمات حيوية: تنفرد السلطة الفلسطينية بتقديم خدمات صحية حيوية غير ظاهرة للعيان، مثل الخدمات الصحية الوقائية – تطعيم الأطفال وتحصينهم ضد الأمراض المعدية والسارية، وإجراء فحوصات الأمراض الوراثية وسوف يؤدي اختفائها على الأرجح إلى عواقب وخيمة على الصحة البدنية والعقلية للأطفال. وبالمثل، فإن السلطة الفلسطينية هي الجهة الوحيدة التي تقدم الخدمات المتصلة بمسائل الصحة البيئية مثل تلك المتعلقة بسلامة مياه الشرب والغذاء، ونظام مراقبة هذه المواد والحرص على سلامتها ومحاربة التهريب أو التزوير، بالإضافة إلى فحص صلاحية هذه المواد للاستخدام الآدمي. كذلك فإنها تقدم خدمات تجفيف المستنقعات ورش المبيدات لمنع تكاثر الذباب والبعوض، وذباب الرمل التي يشكل تكاثرها خطرا على صحة البيئة ويسبب أمراضا عديدة مثل الالتهابات المعوية وإسهال الأطفال، والتسمم الغذائي، وداء اللشمانية والحمى المالطية .

قدرة المجتمع المدني: على الرغم من اكتساب المجتمع المدني الفلسطيني لقدرة وخبرة لا يستهان بها في مجال تقديم الخدمات الصحية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن تأسيس السلطة الفلسطينية قد ضاءل تلك المكاسب. فمنذ قدوم السلطة الفلسطينية اضطرت العديد من المنظمات الصحية التابعة للمجتمع المدني إلى الاعتماد عليها أو تغيير تركيز أنشطتها. وفي الوقت نفسه لم تحقق الجهود المبذولة لتنفيذ تعاون تكاملي عن طريق جمعيات تعاونية بين الجانبين نجاحا يذكر. وربما تجعل هذه الحقيقة من الصعوبة على هذه المنظمات تحمل بعض المسؤوليات الهامة التي تضطلع بها السلطة الفلسطينية حاليا. ولعل أهم المشاكل التي ستواجه المجتمع المدني هي توفير الموارد لدفع الرواتب ولتشغيل المستشفيات والعيادات ولتوفير الدواء. وبالمثل، فعلى الأرجح أن يفتقر المجتمع المدني إلى القدرة على رعاية المرضى الذين يتلقون حاليا المساعدات الطبية من المرافق الحكومية ولن يكون بوسع هؤلاء المرضى تحمل كلفة خدمات مماثلة في القطاع الخاص. كذلك، على الأرجح أن تفتقر المنظمات الصحية غير الحكومية إلى القدرة على رعاية المحتاجين لعلاج متقدم، مثل مرضى السرطان والثلاسيميا وأولئك الذين يحتاجون إلى غسيل الكلى.

دور إسرائيل: من المرجح أن يحد تولي إسرائيل للمسؤولية عن قطاع الصحة، من خلال عودة الإدارة المدنية الإسرائيلية، من آثار اختفاء السلطة الفلسطينية على الخدمات الأساسية. وفي هذا السيناريو، فمن المتوقع أن يبقى موظفو الطاقم الطبي في القطاع الحكومي بمواقع عملهم الحالية. وبالمثل، على الأرجح أن تواصل منظمات المجتمع المدني عملهما بطريقة لا تختلف كثيرا عن الطريقة التي كانت تقوم بها قبل تشكيل السلطة الفلسطينية في عام 1994. في هذا السياق من المتوقع أن يكون دور المنظمات غير الحكومية دورا تكميليا، وسيتركز عملها على تقديم الخدمات للفقراء، معتمدة في ذلك على المساعدات المالية والفنية من المجتمع الدولي. ومن المتوقع أن يواصل الهلال الأحمر تقديم خدمات الإسعاف الطارئ، وأن يستمر الصليب الأحمر في تقديم التمويل والدعم اللوجستي.

دور الفصائل والمجتمع المدني: يفترض هذا السيناريو أن إسرائيل، مفضلة عدم تحمل المسؤولية المباشرة، ستتنحى وتسمح لجهات فاعلة أخرى بملء الفراغ. ومن المرجح أن تقوم الفصائل السياسية بذلك، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، من خلال تقديم الخدمات الطبية الطارئة والإنسانية والإغاثة. كما أنها قد تتولى بحكم الأمر الواقع السيطرة الفعلية على المرافق الصحية العامة مثل العيادات والمستشفيات. وعلى الأغلب أن يستمر موظفو القطاع الصحي في العمل، خاصة من هو مرتبط منهم مع الفصائل السياسية ومنظمات المجتمع المدني، على الرغم من عدم دفع أجورهم.

العنف والفوضى: يفترض هذا السيناريو أن الأوضاع الأمنية السائدة لن تتيح المجال لإدارة سهلة للقطاع الصحي. قد يكون عدم اهتمام الجانب الإسرائيلي في تولي زمام السيطرة على القطاع الصحي المحرك لمثل هذا السيناريو الأسوأ وما يصاحبه من اقتتال بين المجموعات المسلحة المتناحرة. وقد تؤدي محاولات فصيل أو أكثر لكسب التفوق السياسي، من خلال سعيها لبسط سيطرتها على الخدمات الاجتماعية، إلى شلل فلسطيني، بل إلى أسوأ من ذلك، إلى اقتتال ومزيد من الألم والمعاناة. وقد يكون لوقوع المرافق الصحية العامة تحت سيطرة مجموعات مسلحة مختلفة تأثيرا سلبيا على دعم المانحين الدوليين للقطاع بأكمله.

التوصيات:

كما هو الحال مع التعليم، ستتعزز فرصة الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية إذا ما أخذ الفلسطينيون زمام الأمور بأيديهم وحافظوا على سيطرتهم على هذا القطاع. وفي هذه الحالة، سيكون من الضروري توفير قيادة للقطاع الصحي من قبل منظمة التحرير الفلسطينية من خلال تشكيلها لهيئة تنظيمية، مثل مجلس صحي مستقل يتمتع بإجماع سياسي ويقوم بالتوجيه المهني. وينبغي للمجلس أن يعزز لشراكة بين الأطراف التي ستتحمل المسؤوليات عن القطاع العام، ومنظمات المجتمع المدني، واللجان الشعبية. وبالمثل، ينبغي أن يعزز جميع أشكال المشاركة بين القطاعين العام والخاص. ينبغي أن تكون جميع المؤسسات العاملة في القطاع الصحي عضوة في هذا المجلس الذي ينبغي أن يكون قادراً على جمع الأموال الضرورية لتلبية الاحتياجات المحلية من الخدمات الطبية. وينبغي إعداد قانون للتأمين الصحي الشامل، يكون قادراً على معالجة أسوأ التداعيات المحتملة في "اليوم التالي"، وقادراً على توفير الأجوبة وتيسير بناء الشراكات بين مختلف مقدمي الخدمات المحتملين.

ينبغي علينا اليوم بذل الجهود لتحقيق لامركزية في إدارة الخدمات الطبية. فمن شأن اللامركزية الحد من قسوة واقع انهيار القطاع الصحي المتوقعة. وينبغي لمثل هذه الجهود التشجيع على تخصيص دور أكبر للمجالس البلدية والقروية وتحقيق مزيد من المشاركة في صنع القرار، ومنح هذه المجالس دورا إشرافيا وإداريا.

وبالمثل، يجب بذل الجهود اليوم لإعداد المجتمع المدني للعب دور هام في إدارة المرافق الصحية ومنع انهيار النظام الصحي. ويمكن أن تلعب اللجان المحلية والمجالس الأهلية في كل محافظة مثل هذا الدور بالتنسيق مع الهيئات السياسية والفصائلية. وينبغي لمنظمات المجتمع المدني، على وجه الخصوص، أن تركز على ضمان توفر الخدمات الطبية المجانية الملحة، مثل تلك المتعلقة بخدمات الأمومة والطفل، وخدمات الأمراض المزمنة مثل السكري، وارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب.

(5) الاتصالات:

يدار قطاع الاتصالات الفلسطينية في الغالب من قبل القطاع الخاص. وبالتالي، فإنه من المتوقع أن يكون أداؤه أفضل من القطاعات الأخرى في تجاوز انهيار أو حل السلطة الفلسطينية. وفي واقع الأمر، تسيطر إسرائيل فعليا على الكثير من شؤون هذا القطاع حيث ان اتفاق أوسلو يمنح قوة الاحتلال السيطرة الكاملة على منافذ الاتصالات الدولية، والمجال الكهرومغناطيسي (الطيف الترددي)، وخطة ترقيم الهواتف، والسيطرة على النفاذ إلى المناطق المصنفة "ج"، وعلى استيراد المعدات. ويقتصر دور وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على منح التراخيص وتنظيم السوق حيث تقوم بتنظيم أسعار وتعريفات الشركات القائمة حاليا وتصدر التراخيص لمزودي

خدمات الاتصالات. ويقوم مركز الحاسوب الحكومي، وهو يتبع الوزارة، بإدارة أسماء النطاقات الخاصة بالوزارات في الضفة الغربية. وتدار أسماء النطاقات الخاصة بالوزارات في غزة من خلال مركز الحاسوب الحكومي في غزة والخاضع لسيطرة حكومة حماس هناك.

على الرغم من إحراز الفلسطينيين لبعض التقدم ذي الأهمية السياسية في السنوات الأخيرة، مثل إنشاء رمز الاتصال الدولي الخاص بهم، واسم نطاق الإنترنت الخاص بفلسطين (PS.)، ومحطات الإذاعة المستخدمة لترددات FM، ومحطات التلفزيون التي تستخدم الترددات UHF، فإن معظم هذه الإنجازات قد تمت في مجالات تدار من قبل القطاع الخاص. وسيكمن التحدي أمام هذا القطاع في إيجاد سبل للحفاظ على هذه المكاسب. أما بالنسبة للخدمات البريدية، والتي تدار من قبل السلطة الفلسطينية، فلم يتم إحراز أي تقدم عليها. بل شهدت بعض تلك الخدمات انتكاسة بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، ويرجع ذلك جزئيا إلى حقيقة أن اتفاقية أوسلو جعلت سلطة البريد الفلسطينية متعاقد من الباطن لحساب سلطة البريد الإسرائيلية.

تعطل الخدمات: على الأرجح أن تشهد خدمات الاتصالات الفلسطينية وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية بعض التعطل الجزئي والمؤقت فقط حتى في حال تولي إسرائيل للسيطرة الكاملة على الضفة الغربية. سيكون البديل القانوني للسلطة الفلسطينية، إذا ما تبلور بالفعل، مضطرا لاحترام الالتزامات التعاقدية القائمة التي التزمت بها السلطة الفلسطينية. إلا أنه من المرجح أن يكون من الصعب التغلب على الانقسام الحالي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وقد تصبح الاتصالات بين المنطقتين أكثر صعوبة (انظر أدناه).

المهام التنظيمية: ستتأثر العديد من المهام التنظيمية للوزارة سلبا. وهي تشمل حاليا التنسيق الذي يتم من خلال مركز الحاسوب الحكومي. وقد يعني هذا أيضا انهيار سنوات من الجهود المتواصلة لتحرير قطاع الاتصالات والخدمات البريدية.

خدمات البريد: بما أن هناك دمج تام لهيكلية وإدارة سلطة البريد الفلسطينية مع الهيكل الإداري للسلطة الفلسطينية، فإن هذا سيسهل على إسرائيل فرض السيطرة المباشرة والكاملة على سلطة البريد في الضفة الغربية وفصل عملها عن عمل البريد في قطاع غزة.

التواصل مع قطاع غزة: على الرغم من أنه من المتوقع أن يبقى الاتصال بين قطاع غزة والضفة الغربية في مكانه الراهن، حيث تحكمه اتفاقيات تجارية مع شركات إسرائيلية، إلا أن الأمور قد تتغير إذا ما قررت حكومة حماس في قطاع غزة قطع الوحدة الاقتصادية مع الضفة الغربية. في هذه الحالة، فإن الاتصالات بين الضفة الغربية وقطاع غزة قد تتوقف أو تصبح أكثر صعوبة. على سبيل المثال، قد تعتبر المكالمات الهاتفية بين المنطقتين مكالمات دولية. في هذه الحالة سيكون على شركات القطاع الخاص إعادة النظر في استراتيجيات عملها للتعامل مع بيئتين اقتصاديتين مختلفتين. وقد تتمثل أحد طرق تعامل هذه الشركات مع مثل هذا التطور في ربط قطاع غزة والضفة الغربية من خلال بدائل دولية.

المنافسة مع الشركات الإسرائيلية: من بين أحد النتائج الأكثر احتمالية المترتبة على اختفاء السلطة الفلسطينية زيادة المنافسة مع شركات إسرائيلية مما سيؤدي إلى انخفاض أرباح الشركات الفلسطينية. كما ستزيد احتمالية سرقة المعدات وضعف التنظيم الحكومي للقطاع الأمر سوءاً. ومع تدهور الأوضاع الأمنية، فإن معدات شركات شبكة الاتصالات الفلسطينية وجوال والوطنية موبايل قد تتعرض للتخريب أو النهب.

التوصيات:

من المرجح أن يساهم تأسيس هيئة تنظيمية مستقلة بموجب قانون الاتصالات لعام 2008 في السماح بالقيام بالمهام التنظيمية الضرورية لهذا القطاع. ومن الضروري تخويل هذه الهيئة بتنظيم قطاع الاتصالات بأكمله. كما أن من الضروري ضمان الاستقلالية الفعلية لمجلس إدارة هذه الهيئة، وتمتعها بالقبول لدى المجتمع المدني والفصائل والسلطة الحاكمة اليوم في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. لو شُكلت هذه الهيئة اليوم فإن ذلك سيجبر أي احتلال إسرائيلي مقبل على قبولها واحترام قراراتها. وفي هذا الصدد، ونظرا لحقيقة أن رخصة شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل) للخطوط الثابتة وللهاتف ستنتهي في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2016، فإنه

ينبغي أن تبدأ المفاوضات بين بالتل والهيئة المستحدثة المقترحة لتجديد الرخصة على الفور. غني عن القول، أنه ينبغي تأمين مستقبل المشغلين الرئيسيين في القطاع لضمان استقراره وتجنب التدخل الإسرائيلي فيه.

في حال انهيار السلطة الفلسطينية وقيام الحكومة الإسرائيلية بشغل مكانها بأي شكل من الأشكال، فإنها قد تعتبر صندوق الاستثمار الفلسطيني ذراعا للسلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد تتخذ إسرائيل إجراءات لمصادرة أصول الصندوق من أجل تمويل إدارتها للمناطق الفلسطينية. يمتلك صندوق الاستثمار الفلسطيني أصولا ضخمة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، 10٪ في مجموعة بالتل و30٪ في الوطنية موبايل. إن من الضروري أن يتم تأمين أصول صندوق الاستثمار الفلسطيني ضد أي عملية مصادرة في المستقبل من جانب إسرائيل. وفي هذا الصدد، ينبغي التوصل إلى حل فوري بشأن الخلافات بين الحكومتين في غزة ورام الله حول هذا الصندوق.

وهناك طريقة أخرى يمكن للفلسطينيين اليوم من خلالها تدعيم قطاع الاتصالات تتمثل في تعزيز مؤسسات القطاع الخاص التعاونية، مثل اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا)، وتشجيعها على أخذ زمام القيادة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والتنمية الاقتصادية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات. ويمثل الاتحاد (بيتا) منظمة موحدة للضفة الغربية وقطاع غزة. وبالمثل، ينبغي تشجيع السلطة الفلسطينية على تأسيس اتحاد وطني لمحطات الإذاعة والتلفزيون. وقد يكون بمقدور هذا الاتحاد مقاومة أي تحرك إسرائيلي في المستقبل لإغلاق المحطات.

ولحماية الخدمات البريدية الفلسطينية، يوصى بتسجيل شعار الخدمات البريدية الفلسطينية كعلامة تجارية دولية لتمكين البريد الفلسطيني من حماية المصالح الفلسطينية من خلال المؤسسات الدولية. وقد تم التوقيع على جميع الاتفاقات الفلسطينية–الإسرائيلية الحالية بشأن الخدمات البريدية من قبل سلطة البريد الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية. وينبغي تغيير ذلك بغرض استبدال السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية بمكتب البريد الفلسطيني. ويجب على السلطة الفلسطينية أيضا أن تبحث في فكرة استقلال الخدمات البريدية عن الحكومة، فمن شأن هذا الأمر أن يصعب عملية فصل المكاتب البريدية في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية في المستقبل. وفي هذا الصدد، وحيث أنه من المتوقع أن تمنع إسرائيل استخدام الخدمات البريدية لدفع مخصصات الشهداء، كما هو الحال اليوم، فمن المقترح البحث عن وسائل جديدة لدفعها. يمكن أن يتم دفع مخصصات الشهداء من خلال هيئات خيرية كلجان الزكاة، أو حتى من خلال تجمعات شعبية مثل صناديق التضامن الاجتماعي الأسري أو المجموعات ذات الانتماء السياسي.

(6) المياه والطاقة:

يعتمد الفلسطينيون في يومنا هذا بشكل ملحوظ على إسرائيل من أجل الحصول على الكهرباء والمياه والوقود، حيث تم في عام 2010 استيراد نحو 4.2 ميجا واط / ساعة من الكهرباء، و 172 مليون لتر من البنزين، و476 مليون لتر من السولار، و 122 مليون طن من غاز البترول المسال من إسرائيل (الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2010). وتُستورد 2٪ فقط من احتياجات الضفة الغربية من الكهرباء من الأردن في حين أن البقية تأتي من إسرائيل. في عام 2011، وفقا لسلطة المياه الفلسطينية، استوردت الضفة الغربية وحدها من إسرائيل، عبر شركة المياه الإسرائيلية مكوروت، 53 مليون متر مكعب من المياه: 49 مليون متر مكعب منها للاستخدام المنزلي و4 مليون متر مكعب للاستخدام الزراعي. بلغ إجمالي استهلاك المياه في الضفة الغربية في ذلك العام 62.3 مليون متر مكعب.

وتعد سلطة المياه الفلسطينية مؤسسة عامة حيث تحصل على ميزانيتها من السلطة الفلسطينية، وهي بمثابة هيئة تنظيمية لشؤون المياه، وتعتبر مصلحة مياه محافظة القدس جنبا إلى جنب مع البلديات والمجالس المحلية الجهات المسئولة عن التوزيع في الغالب. وتعد سلطة الطاقة الفلسطينية هي الجهة المسئولة عن التنظيم العام لقطاع الطاقة. ويدار قطاع الطاقة الفلسطيني أيضا من قبل البلديات، وشركة

كهرباء محافظة القدس، وشركة كهرباء الشمال وشركة كهرباء الجنوب، حيث تستورد جميعها الكهرباء من شركة الكهرباء الإسرائيلية. وقد تم تأسيس مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني من قبل السلطة الفلسطينية كهيئة مستقلة ذات مهام رقابية وتنظيمية. ويضم مجلس إدارته ممثلين للقطاع الحكومي وكذلك للقطاع الخاص. وتعد وزارة المالية، حيث توجد هيئة البترول، المسئولة عن واردات الوقود. وسيكون لغياب السلطة الفلسطينية أثر كبير على إمكانية حصول الفلسطينيين على جميع هذه الموارد في الوقت الذي ستتوقف فيه بعض هذه المؤسسات عن العمل.

توفير الخدمات: ونظرا لما هو عليه الوضع الراهن المتمثل في اعتماد فلسطيني شبه تام على إسرائيل للحصول على المياه والكهرباء والوقود، فمن شأن تولي إسرائيل للمسؤولية والعودة إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية في اليوم التالي أن يؤدي إلى اضطرابات مؤقتة فقط فيما يتعلق بحصول الفلسطينيين على هذه الموارد. وحيث أن الموزعين الرئيسيين للمياه والكهرباء والوقود هم جهات مستقلة أو تتبع القطاع الخاص، فإن قرارا شعبيا بعدم التعاون مع السلطات الإسرائيلية قد لا يؤثر على توفر الخدمات المختلفة. وقد تبقى المجالس المحلية والبلديات هما المزود الرئيسي للخدمات. مع ذلك يمكن أن تفرض إسرائيل قيودا على كمية المياه التي ستزودها للفلسطينيين. وكما ذكر أعلاه، فإن من غير المحتمل أن تحدث أي تغييرات على قطاع الكهرباء، حيث ستواصل شركة الكهرباء الإسرائيلية في توفير الخدمات، وسيبقى الإسرائيليون هم المصدر الرئيسي للوقود كما هو الحال الآن. إلا أن إمكانية الحصول على جميع الموارد قد تقيد بشكل خطير إذا لم يكن هناك منظم رئيسي يتحمل المسؤولية المباشرة عن الضفة الغربية. ففي مثل هذا الوضع، ستتأثر إمكانية الحصول عليها سلبيا بسبب الخسارة المتوقعة للمعدات وانعدام الصيانة وتفاقم الفقر وغياب الدعم المالي الدولي.

تأثير الظروف الاقتصادية والأمنية: في حال تدهور الظروف الاقتصادية، لدرجة عدم تمكن غالبية الناس من الدفع مقابل الخدمات المختلفة، قد لا يستطيع مزودي الخدمات من القطاع الخاص توفير مثل هذه الخدمات لفترة طويلة. وبالمثل، فإن انعدام الأمن قد يؤثر سلبا على سلامة المعدات التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص.

دور المجتمع المدني: بالرغم من خبرتها الطويلة، إلا أن تجربة منظمات المجتمع المدني في إدارة قطاع المياه والكهرباء محدودة جدا. ومن المرجح أن يكون دورها تكميليا داعماً للأطراف الأخرى، مثل المجالس المحلية. ومع ذلك، فإن المجتمع المدني سيلعب على الأرجح دوراً هاماً في تأمين التمويل للتكاليف التشغيلية والصيانة وفي تشجيع المجتمع الدولي على التدخل لضمان توفر الخدمات المناسبة.

دور المجالس المحلية: من المرجح أن تلعب المجالس المحلية دورا جوهريا في إدارة وتنظيم وتوفير الخدمات، سواء في ظل وجود أو عدم وجود دور إسرائيلي مباشر. وسيكون نجاح المجالس المحلية في توفير هذه الخدمات الحيوية مرهوناً بمقدار قبول الشعب لشرعيتها وباستعداد الفصائل لمنحها الاستقلالية اللازمة. ومن المرجح أن تحصل المجالس المحلية على الدعم المالي من المانحين الدوليين خاصة إذا ما تمكنت من تحصيل الفواتير من الجمهور. ومن المرجح، كما ذكر سابقاً، أن يؤثر ارتفاع معدلات الفقر والبطالة سلبا على تحصيل الفواتير.

التوصيات:

ينبغي أن تعمل الجهات الفلسطينية الفاعلة في هذا القطاع جنبا إلى جنب لضمان استمرار التزود بالمياه والكهرباء والوقود، وهذه الجهات هي: شركات القطاع الخاص، والمجالس المحلية، والفصائل، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المانحة الدولية. وحيث أن شركات القطاع الخاص والشركات غير الحكومية تعمل بالاستناد إلى اتفاقيات مع إسرائيل، فإن ذلك يتيح لها دفع إسرائيل للعمل بناءاً على الاتفاقيات القائمة والضغط عليها لمواصلة تقديم المستويات الحالية من الموارد، وتزود هذه الشركات وحدها معظم الفلسطينيين باحتياجاتهم من هذه الخدمات. إلا أنه، ولغاية تمكينها من توفير خدمات غير متقطعة، ينبغي على الفصائل السياسية ومجموعات المجتمع المدني توفير الحماية لها ضد أي هجمات تستهدف البنى التحتية. وقد يسهم مجلس مشترك يمثل جميع الأطراف الفلسطينية ذات الصلة في الحد من عواقب انهيار أو حل السلطة الفلسطينية على هذا القطاع.

ويمكن لمجلس مشترك يعمل بشكل وثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، أن يلعب أيضاً دورا في تأمين التمويل اللازم لصيانة البنية التحتية وتشغيلها وفي تجنيد الدعم اللوجستي الدولي.

(7) الحكم المحلي:

تمتعت مؤسسات الحكم المحلي الفلسطيني أثناء خضوعها للاحتلال الإسرائيلي المباشر، بدور محدود في تقديم الخدمات. أدت القيود القانونية والإدارية وغياب الاستقلال المالي إلى اقتصار دور هذه المؤسسات على توفير خدمات تتصل بتزويد المياه والكهرباء ورصف الطرق وجمع القمامة بشكل أساسي. وقد أحدث تأسيس السلطة الفلسطينية تغيرا طفيفا على دور المجالس المحلية في الحياة السياسية والمدنية الفلسطينية. وتتولى وزارة الحكم المحلي صلاحيات واسعة على وظائف ومهام المجالس المحلية. نجحت الوزارة بشكل طفيف في توسيع نطاق سلطة ووظائف المجالس المحلية مما أبقاها ذات صلاحيات محدودة. وبموجب القانون، فإن وظائف المجالس المحلية تقتصر على مجالات البناء والإنشاءات والأسواق وأنظمة المرور والحدائق العامة. وهي لا تتمتع بسلطة فعلية على التعليم أو الشؤون الاجتماعية أو الصحة. وعلاوة على ذلك، لا يتيح القانون للمجالس المحلية هامشا معقولا من الاستقلالية في المسائل المتعلقة بالضرائب والرسوم.

إن من المتوقع أن يكون لانهيار السلطة الفلسطينية أو حلها تداعيات خطيرة على نظام الحكم المحلي. وعلى الرغم من الخبرة الكبيرة التي اكتسبتها المجالس المحلية في ظل الاحتلال الإسرائيلي ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية، إلا أن معظمها لا يزال معتمدا على الحكومة المركزية للحصول على الدعم المالي والإداري. وبدون تمويل مالي، فإنها لن تكون قادرة على الاستمرار في توفير الخدمات القليلة التي توفرها اليوم، ناهيك عن قدرتها على توسيع مهامها لتشمل مجالات جديدة مثل التعليم أو الصحة.

تقديم الخدمات: من المتوقع أن تستمر المجالس المحلية في لعب دور، وإن كان بشكل متضائل، في تقديم الخدمات التي تقدمها اليوم كما هو الحال فيما يتعلق بتزويد الماء والكهرباء. إلا أن قدرتها على لعب دور في صيانة الطرق وغيرها من البنى التحتية سوف تعتمد إلى حد كبير على توفر التمويل المحلي والدولي.

توسيع دور الحكم المحلي: من المرجح أن تكون المجالس المحلية في وضع يمكنها من توسيع دورها في بعض المجالات، مثل الاحتياجات الإنسانية، التي لا تتطلب ميزانيات كبيرة، ولكن ليس غيرها، مثل الصحة والتعليم التي تتطلب بيروقراطيات وميزانيات ضخمة. وفي حين قد تنجح البلديات الكبيرة على الأغلب، مثل تلك الموجودة في المدن الكبرى، في تحمل مسؤوليات أكبر مما هي عليه اليوم، إلا أن الغالبية العظمى من المجالس المحلية تفتقر إلى القدرة أو الخبرة للقيام بذلك .

الدور السياسي: إن قدرة المجالس المحلية على لعب دور سياسي ستكون محدودة على الرغم من حقيقة أن معظمها، إن لم يكن جميعها، هي مجالس منتخبة. بالنظر إلى التركيبة الفئوية والحزبية لمعظم المجالس المحلية، فمن المرجح أن تعيق الخلافات والنزاعات السياسية التوصل لاتفاق بشأن تفويض هذه المجالس لتتولى مسؤوليات سياسية كبرى حتى وإن حصلت على تأييد تام من منظمة التحرير الفلسطينية على ذلك.

التوصيات:

تمثل المجالس المحلية المنتخبة أحد أهم مصادر الشرعية السياسية والمجتمعية المتبقية للفلسطينيين. إلا أن التشريعات الحالية تقيد ولايتها مما يجعل من الصعب عليها لعب دور فعال في "اليوم التالي". ومن شأن تعديل قانون الحكم المحلي بحيث يضمن صلاحيات محلية أكبر على الشؤون الصحية، والتعليم، والتمويل أن يعزز قدرة هذه الهيئات للعب دور أكثر حيوية ليس فقط في تقديم الخدمات، بل أيضا في المجال السياسي. وفي حال تنفيذ مثل هذا التعديل، ينبغي الطموح لتمكين وتقوية المجالس المحلية من خلال منحها درجة معقولة من الاستقلال المالي والإداري.

وبالمثل، لغايات تمكين المجالس المحلية في مواجهتها للتحديات المحتملة لل "اليوم التالي"، فإن من الضروري رفع مستويات القدرة الإدارية والتنظيمية للمجالس المحلية ولرؤساء البلديات. وينطبق هذا بصفة خاصة على المجالات المتصلة بالمهارات المالية والإدارية والفنية.

ونظرا لوجود عدد الكبير من المجالس المحلية، حيث أن كثير منها من الصغر بحيث لن تصمد وحدها في "اليوم التالي"، فإن توحيد ودمج هيئات محلية متعددة سيساعد مثل هذه المجالس على التكيف ومواجهة التحديات بكفاءة أكبر في الوقت الذي لن تكون فيه السلطة الفلسطينية موجودة لتقدم لها العون.

(8) القضاء:

يدار القضاء الفلسطيني من قبل ثلاث مؤسسات تتبع السلطة الفلسطينية: وزارة العدل، ومجلس القضاء الأعلى، ومكتب المدعي العام. يعمل ما مجموعه 215 قاضياً ونحو 1500 موظفاً في مختلف قطاعات نظام العدالة والمحاكم المختلفة ومكاتب النيابة العامة. وبالإضافة إلى المحاكم النظامية، تتولى المحاكم الشرعية البت في قضايا الأسرة والأحوال الشخصية وتتولى المحاكم العسكرية البت في القضايا التي تضم أفرادا ينتمون إلى الأجهزة الأمنية والعسكرية. ومن مصلحة الفلسطينيين الإبقاء على نظام العدالة في "اليوم التالي" على الرغم من فقدان القدرة على إنفاذ القرارات القضائية نتيجة لانهيار أو حل السلطة الفلسطينية.

المؤسسات القضائية: لا يعني انهيار السلطة الفلسطينية بالضرورة انهيار جميع المؤسسات القضائية. سيكون هذا صحيحاً بشكل خاص إذا ما عملت منظمة التحرير الفلسطينية والمجتمع المدني والفصائل السياسية معا لاستبدال السلطة الفلسطينية بمؤسسات عامة تتمتع بالسلطة لتنظيم وإدارة نظام العدالة، حتى وإن كان ذلك بموافقة ضمنية إسرائيلية. وفي هذه الحالة ربما تواصل السلطة القضائية عملها، بما في ذلك مجلس القضاء الأعلى. إلا أنه من المرجح أن تظل قرارات المحاكم دون تنفيذ في معظم القضايا. ومع مرور الوقت، سيجبر عدم تنفيذ القرارات القضائية الجمهور للبحث عن تحقيق العدالة في أماكن أخرى. وقد ينشأ تدريجيا نظام عدالة قبلي مواز (مثلاً، القضاء العشائري) إلى جانب لجان الإصلاح لتكميل عمل نظام العدالة الرسمي. وبالمثل، سيدفع تنامي مستويات الفقر والجريمة الناس إلى التماس الحماية من خلال العودة إلى القيم التقليدية التي ستعزز بدورها تلك المؤسسات الموازية.

الفلتان: إن الفشل في الإبقاء على المؤسسات القضائية القائمة قد يؤدي إلى تدهور كبير في نظام العدالة. ومن المرجح أن يشعر الجمهور أن المحاكم الرسمية قد باتت غير فعالة. وفي حال عدم تدخل الإسرائيليين لملء الفراغ، ستبقى المؤسسات الموازية تعمل بشكل منفرد. وللحيلولة دون وقوع الفوضى، قد يلجأ الفلسطينيون إلى البنى العشائرية والعائلية، وإلى الجماعات المسلحة في بعض الحالات، لغاية الحماية وتطبيق العدالة.

السيطرة الإسرائيلية المباشرة على السلطة القضائية: قد يؤثر تولي إسرائيل للمسؤولية المباشرة عن الضفة الغربية على سير القضاء بشكل ملحوظ. فعلى الأرجح أن تقوم إسرائيل بحل ما تبقى من المؤسسات القضائية المتصلة بالسلطة الفلسطينية، مثل مجلس القضاء الأعلى وكذلك المحكمة العليا وبعض المحاكم المتخصصة، مثل محكمة الجمارك، ومحكمة جرائم الفساد، ومحكمة الاستئناف لقضايا ضريبة الدخل. وعلى الأرجح أن تقوم إسرائيل باللجوء إلى الأوامر العسكرية لتسهيل بسط سيطرتها المباشرة على أي من القضايا المتصلة بالأمن وتقديم المدنيين للمثول أمام المحاكم العسكرية. كما يمكن أيضا استخدام هذه الأوامر لإقالة وتعيين القضاة في المحاكم النظامية، خاصة إذا ما قرر القضاة مقاطعة الاتصالات مع الإدارة المدنية الإسرائيلية.

المحاكم الشرعية : على الرغم من أن انهيار السلطة الفلسطينية سيضع حدا على الأغلب، ولو بشكل مؤقت، لعمل العديد من المؤسسات التي تتعامل مع مسائل الشريعة، مثل المجلس الأعلى للقضاء الشرعي والمحكمة الشرعية العليا، إلا أنه من المرجح أن تستمر المحاكم الشرعية، وتلك التي تتناول الأحوال الشخصية المسيحية، في العمل دون انقطاع حتى في ظل السيطرة الإسرائيلية المباشرة.

التوصيات:

كما هو مبين أعلاه، سيكون من مصلحة الفلسطينيين الحد من الفوضى والفلتان في "اليوم التالي" لاسيما في بيئة يتنامى فيها الفقر والفلتان الأمني. وبالتالي فإنه سيكون من الضروري الإبقاء على المؤسسات القضائية القائمة. وينبغي بذل الجهود الآن لتعزيز استقلال السلطة القضائية، ليس فقط من تدخل السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية، بل أيضا من الدوافع الفئوية والتدخلات المبنية على دوافع سياسية. مع ذلك، لا ينبغي النظر إلى استقلال القضاء على أنه يتعارض مع آلية حل النزاعات الموازية، أي تلك التي تقوم على القيم المجتمعية التقليدية .

ويجب على الفلسطينيين أيضا أن يضعوا حدا لجميع ما تبقى من ممارسات لتقديم المدنيين للمثول أمام محاكم عسكرية أو أمنية لأن مثل هذه الممارسات ستمنح الشرعية لاستخدام إسرائيل للمحاكم العسكرية على نطاق واسع في المستقبل.

أخيراً هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود لتشجيع الجمهور الفلسطيني على احترام سيادة القانون. وينطبق هذا بشكل بالغ الأهمية على سلوك الأجهزة الأمنية، خاصة عند تنفيذ قرارات المحاكم التي تتعلق بالمعتقلين في القضايا الأمنية. كذلك، تحتاج منظمات المجتمع المدني، مثل النقابات العمالية والتجارية، لإظهار مزيد من الاحترام للمؤسسات القضائية من خلال تنفيذها السريع لقرارات المحاكم.

أوراق اليوم التالي

رقم	الموضوع	الكاتب	المعقبون
1	التداعيات الاقتصادية لحل أو انهيار السلطة	د. نصر عبد الكريم	د. سمير عبدالله و م. مازن سنقرط
2	أثر غياب السلطة على الأمن والنظام العام	سعيد زيد	اللواء نصر يوسف و رولاند فريدريغ
3	انهيار السلطة الفلسطينية وأثره على التعليم	د. نعيم ابو الحمص	د. علي الجرباوي و د. مروان عورتاني
4	تأثيرات حل السطة أو انهيارها على الخدمات الصحية المقدمة	د. فتحي ابو مغلي	د. منذر الشريف و د. جهاد مشعل
5	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على خدمات الاتصالات والبريد	د. مشهور ابو دقة	د. صبري صيدم و عمار العكر
6	تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على خدمات البنية التحتية	د. عبدالرحمن التميمي	د. شداد العتيلي و م. يحيى عرفات
7	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على القضاء وعمل المحاكم	ابراهيم البرغوثي	خليل الرفاعي و داود درعاوي
8	دور مؤسسات الحكم المحلي في حال انهيار أو حل السلطة الفلسطينية	د. عبدالناصر مكي	خالد العسيلي
9	تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على الجوانب السياسية والمدنية	د. سفيان ابو زايدة	د. أيمن دراغمة و د. عزمي الشعيبي
10	مستقبل التسوية السياسية بعد حل السلطة أو انهيارها	أحمد قريع	باسم التميمي و نبيل عمرو

اليوم التالي – المشاركون في ورشات العمل

#	الاسم	المؤسسة
1	ابراهيم البرغوثي	مساواة
2	احمد الهندي	سلطة المياه
3	احمد قريع "ابوعلاء"	المجلس الاستشاري/فتح
4	المعتز عبادي	سلطة المياه
5	انور ابو عماش	مؤسسة التعاون
6	اياد الزيتاوي	سلطة النقد
7	أمين مقبول	أمين سر لمجلس الثوري لحركة فتح
8	أيمن دراغمة	المجلس التشريعي الفلسطيني
9	ايهاب شحادة	وزارة العدل
10	أحمد السرغلي	شركة الاتصالات
11	باسم التميمي	المنظمات الشعبية
12	بثينة حمدان	وزارة الاتصالات
13	بسام الأقطش	هيئة التدريب العسكري
14	بصري صالح	وزارة التربية والتعليم
15	بيتر كروز	جامعة بوسطن
16	تيسير الزبري	مركز الدفاع عن الحريات
17	جاكوب هوجليت	ضيف/ شريك / نوريف
18	جمال زقوت	فدا
19	جميل رباح	وحدة دعم المفاوضات
20	جهاد البدوي	وزارة الصحة
21	جهاد الوزير	محافظ سلطة النقد
22	جهاد حرب	PSR
23	جهاد شوملي	UNDP
24	جهاد مشعل	طبيب وخبير في قطاع الصحة
25	حازم غيث	الممثلية المصرية
26	حسن ابو شلبك	بلدية رام الله
27	حنا عبد النور	جامعة القدس
28	حنان عشراوي	اللجنة التنفيذية (م.ت.ف)
29	خالد اشتيه	UNDP
30	خالد العسيلي	رجل اعمال "رئيس بلدية الخليل السابق"
31	خليل الرفاعي	وكيل وزارة العدل
32	خليل الشقاقي	PSR
33	د. امية خماش	وكالة الغوث
34	دادود درعاوي	شركة عدالة للمحاماه
35	راضي الجراعي	جامعة القدس
36	رضا عوض الله	حزب الشعب الفلسطيني
37	رولاند فريدريك	DCAF
38	سامر فرح	مؤسسة التعاون
39	سامي الصعيدي	البنك الاسلامي العربي
40	ستيفاني هيثمن	KAS
41	سعيد الهموز	المجلس الطبي الفلسطيني
42	سعيد زيد	المجلس التشريعي

43	**سفيان ابو زايده**	جامعة بيرزيت
44	**سلام الزاغة**	شركة كهرباء الشمال
45	**سمير عبدالله**	MAS
46	**سيرجيو جارسيا**	NOREF
47	**شاكر صرصور**	سلطة النقد
48	**شحادة حسين**	سلطة النقد
49	**شداد العتيلي**	رئيس سلطة المياه
50	**شيرين زيدان**	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين
51	**صالح رافت**	فدا
52	**صبري صيدم**	مستشار الرئيس لشؤون تكنولوجيا المعلومات
53	**صدام عمر**	الامن الوطني
54	**صفاء ناصر الدين**	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
55	**طارق طايل**	نائب السفير المصري
56	**طريف عاشور**	وزارة الصحة
57	**ظافر ملحم**	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء
58	**عبد الرحن التميمي**	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين
59	**عبد المجيد ملحم**	شركة الاتصالات
60	**عبد الناصر مسعود**	هيئة التدريب العسكري
61	**عبدالناصر مكي**	جايكا
62	**عبير البطمة**	شبكة المنظمات البيئية
63	**عزمي الشعيبي**	أمان
64	**عزيز كايد**	PSR
65	**علاء لحلوح**	PSR
66	**علاء ياغي**	المجلس التشريعي الفلسطيني
67	**علي الجرباوي**	وزير التعليم العالي
68	**علي حمودة**	شركة كهرباء محافظة القدس
69	**علي عمر**	الأمن الوطني
70	**علي نزال**	ديوان الرئاسة
71	**عمار الدويك**	جامعة بيرزيت
72	**عمر عساف**	اللجنة الوطنية لحق العودة
73	**غسان الخطيب**	جامعة بيرزيت
74	**فادي قرعان**	مؤسسة الحق
75	**فارس سباعنة**	مجلس القضاء الاعلى
76	**فتحي ابو مغلي**	وزير الصحة السابق
77	**فجر حرب**	مركز كارتر
78	**فدوى البرغوثي**	المجلس الثوري/فتح
79	**فضل حمدان**	المجلس التشريعي الفلسطيني
80	**فلورنس مانديلك**	NOREF
81	**فلوريد الزربا**	وزارة االاتصالات
82	**فيصل عورتاني**	باحث
83	**قدورة فارس**	نادي الاسير
84	**قيس عبد الكريم**	المجلس التشريعي الفلسطيني
85	**ماريو أجويري**	NOREF
86	**مازن سنقرط**	قطاع خاص
87	**محمد الفقيه**	التوجيه السياسي والوطني

88	**محمد دراغمة**	صحافي
89	**محمد عارف**	سلطة النقد
90	**محمد عطون**	شركة واصل
91	**محمد عودة**	وزارة الصحة
92	**محمد هادية**	وزارة العدل
93	**محمود هارون**	الاستخبارات العسكرية
94	**مشهور أبو دقه**	باحث / الإتصالات والبريد
95	**معنصم الحمود**	وزارة الصحة
96	**منذر الشريف**	وكيل وزارة الصحة السابق
97	**منيب المصري**	قطاع خاص
98	**منير البرغوثي**	وزارة التربية والتعليم
99	**موسى الشوقي**	صندوق تطوير الجودة
100	**موسى حج حسن**	صندوق تطوير الجودة
101	**نايف سويطات**	المجلس الثوري/فتح
102	**نبيل المصري**	قطاع خاص
103	**نبيل عمرو**	فتح – وزير سابق
104	**نتاشا كارمي**	دائرة شؤون المفاوضات
105	**نصر عبد الكريم**	جامعة بيرزيت
106	**نصر يوسف**	المجلس الاستشاري/فتح
107	**نعيم أبو الحمص**	جامعة بيرزيت/ وزير التربية والتعليم السابق
108	**نعيم صبره**	وزارة الصحة
109	**هنري سيجمان**	رئيس مشروع الشرق الاوسط للولايات المتحدة
110	**وائل قعدان**	الهلال الاحمر الفلسطيني
111	**وسام عطوان**	الامن الوطني
112	**وليد ابو راس**	لجان العمل الصحي
113	**وليد الهودلي**	مصلحة مياه محافظة القدس
114	**وليد لدادوة**	PSR
115	**يوسف عدوان**	UNDP

مبادرة اليوم التالي

إمكانيات ونتائج انهيار أو حل السلطة الفلسطينية والتداعيات السياسية لذلك

كانون أول (يناير) 2013 – شباط (فبراير) 2014

بادر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للقيام بمشروع سياساتي بحثي يهدف لدراسة الظروف التي قد تواجه المجتمع والسياسة الفلسطينية في ظل تبلور وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بوظائفها. هدفت المبادرة إلى فحص نتائج انهيار السلطة أو حلها على مجموعة من القضايا المركزية التي تهم الفلسطينيين وذلك من خلال انتاج سلسلة من الأوراق التي تبحث التحديات الرئيسية التي ستواجه الفلسطينيين في حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.توجد ثلاثة سيناريوهات قد تؤدي إلى خلق وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بأداء واجباتها. (1) قد تقوم إسرائيل الولايات المتحدة بفرض عقوبات مالية وإدارية وسياسية عليها. (2) قد تصل القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير إلى استنتاج بأن حل الدولتين لم يعد ممكناً وأن الأفضل البحث عن وسائل نضالية أخرى وأن وجود السلطة الفلسطينية لم يعد ضرورياً . (3) قد تتفاقم الأزمة المالية والسياسية الفلسطينية وقد يتبعها إضرابات ومظاهرات شعبية ضد السلطة مما قد يضعف السلطة ويشجع إظهار تحديات ضدها من أطراف مختلفة قد تعود المجموعات المسلحة للظهور علناً مما قد يؤدي إلى إضعاف السلطة بحيث قد لا تستطيع القيام بوظائفها المتوقعة منها.

للمبادرة ثلاثة أهداف:

1) تحديد مغزى انهيار السلطة وتوقفها عن العمل من خلال- تحديد طبيعة المشكلة المحددة (حسب الموضوع المخصص للورقة)، وتحديد حجم وخطورة المشكلة، وتحديد طبيعة التحديات التي يخلقها كل ذلك للمجتمع الفلسطيني وللقيادة والحركات الفلسطينية. 2) تحديد مجموعة من الخيارات السياسية التي يمكن اللجوء إليها لمواجهة التحديات وتقليص حجم المشكلة أو احتوائها. كما تتناول الخيارات مدى الاستفادة الممكنة من الأزمة لخدمة أغراض العمل الوطني الفلسطيني. 3) وضع مجموعة من التوصيات الموجهة لمنظمة التحرير للسلطة الفلسطينية وللحركات والأحزاب وفصائل العمل الوطني والإسلامي وللحركات والأطر الشعبية وللمجتمع والمنظمات غير الحكومية.

شكل المركز فريقا من 30 فرداً من الباحثين والخبراء في مجالات الاقتصاد والمال والأمن الداخلي وفرض النظام والقانون، الصحة، والتعليم، والاتصالات، والماء والطاقة والقضاء والحكم المحلي والقضايا المدنية والسياسية ومستقبل حل الدولتين. طُلب من الباحثين والخبراء بحث تداعيات غياب السلطة والخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في مواجهتها. تمت مناقشة المسودات الأولية للأوراق في ورشات عمل متخصصة، وقام خبيرين بمراجعة نقدية لكل ورقة.

يرتكز هذا التقرير النهائي على نتائج الأوراق المتخصصة وورشات العمل والمقابلات والأبحاث التي أجراها المركز. يقدم التقرير النهائي ملخصاً لتداعيات غياب السلطة ومناقشة للقضايا التي يطرحها ذلك على صانع القرار الفلسطيني.

يشارك مع المركز في هذه المبادرة "مشروع الشرق الأوسط للولايات المتحدة" و"المركز النرويجي لمصادر بناء السلام". يتقدم المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بالشكر الجزيل للمؤسستين للدور الذي قامتا به والذي جعل هذا العمل ممكنا.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين
ت: +970-2-2964933
ف: +970-2-2964934
pcpsr@pcpsr.org
www.pcpsr.org